ماي 2018

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجدِّدة
وحدة التصرّف في ميزانيّة الدولة حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017

وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة
ماي 2018

الفهرس

1 المحور الأول: التقديم العام..... 3

1.1 تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017 3
1.2 تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 6
1.2.1 *تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة 6*
1.2.2 *تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب البرامج..... 6*

2 المحور الثاني : برنامج الطاقة..... 9

2.1 التقديم العام للبرنامج..... 9
2.2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 9
2.2.1 *أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها 9*
2.2.2 *أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى برنامج الطاقة 11*
2.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 17
2.3.1 *تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 17*
2.3.2 *تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 19*
2.4 تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2017 25
2.5 التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء..... 28

3 المحور الثالث : برنامج المناجم..... 30

3.1 التقديـــــم العـــام للبرنامج..... 30
3.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف برنامج "المناجم"..... 31
3.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 42
3.3.1 *تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 42*
3.3.2 *تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 43*
3.4 التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء..... 49
3.4.1 *أهم الإشكاليات والنقائص 49*
3.4.2 *التدابير والأنشطة لتحسين الأداء 50*

4 المحور الرابع : برنامج القيادة و المساندة 55

4.1 التقديـــــم العـــام للبرنامج..... 55
4.1.1 *هيكلة البرنامج 55*
4.1.2 *إستراتجية البرنامج 56*
4.1.3 *أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة 56*
4.2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 57
4.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017..... 59
4.3.1 *تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 59*
4.3.2 *تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها 62*

1 المحور الأول: التقديم العام

1.1 تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017

يحظى قطاع الطاقة والمناجم بأهمية بالغة في دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لما يلعبه من دور مهم في دفع التنمية وتوفير الموارد المالية سواء من العملة الصعبة أو من المداخيل لميزانية الدولة وإحداث مواطن الشغل وتوفير الخدمات لكل القطاعات الأخرى.

لكن ونظرا لما تواجهه بلادنا في هذه المرحلة من رهانات سياسية واجتماعية وخاصة اقتصادية وتحديات جسيمة خاصة كلفة دعم المحروقات التي أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة،إلى جانب تراجع إنتاج الفسفاط وتقلص موارد العملة الصعبة من صادرات مشتقاته،حرصت الوزارة خلال سنة 2017 على مواصلة إنجاز الإصلاحات التي تم الشروع بها والانطلاق في مشاريع جديدة تأخذ بعين الاعتبار تحديات ورهانات المرحلة.

- **بالنسبة لبرنامج الطاقة :**

- في مجال استكشاف وإنتاج المحروقات :

سجل الإنتاج الوطني من الطّاقة الأوّلية لسنة 2017 تراجعا بنسبة 11% مقارنة بسنة 2016، إذ تقلص إنتاج النّفط الخام بنسبة 15.6 % و تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 7%، هذا إلى جانب تواصل تراجع العدد الجملي للرخص إلى 23 رخصة سنة 2017 مقابل 26 رخصة سنة 2016 و52 رخصة سنة 2010. ويعود ذلك بالإضافة إلى التخلي عن بعض الرخص لانتهاء صلاحيتها وعدم رغبة أصحابها في مواصلة النشاط عليها أو إلغاء البعض الآخر لعدم قدرة أصحابها الإيفاء بالتزاماتهم.

وللنهوض بقطاع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات تم السهر خلال سنة 2017 على تطوير الإطار القانوني من خلال العمل في مرحلة أولى على تنقيح وتطوير مجلة المحروقات بملائمة أحكامها مع الفصل 13 من الدستور،وبصدور القانون عدد 41 لسنة 2017 المؤرخ في 30 ماي 2017 تمكنت الوزارة من إسناد رخصتي استكشاف وبحث (الدويرات ونفزاوة) بمقتضى اتفاقيتين مصادق عليهما بقانونين مؤرخين في 24 أوت 2017.

ولتطوير نسق نشاط التكرير أشرفت مصالح الوزارة على الانطلاق في المرحلة الأولى المتعلقة بالدراسات لتأهيل وحدات مصفاة بنزرت بالإضافة إلى العمليات الجارية للصيانة والتعهد التي يتطلبها نشاط المصفاة.

أما بالنسبة لمنحة دعم المحروقات والتي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، فقدتم ضبطها في قانون المالية للسنة بـ 650 م.د غير أنه نظرا لارتفاع سعر النفط ليبلغ 54 دولار للبرميل وتواصل انزلاق قيمة الدينار مقابل الدولار ليبلغ 2,419 بالإضافة إلى تفعيل جزئي لآلية التعديل الأوتوماتيكي ،تم تحيين المنحة بقانون المالية التكميلي لتبلغ 1550 م د أي بزيادة 900 م د.

- في مجال الكهرباء والغاز :

استعدادا لمجابهة نمو الاستهلاك خلال السنوات القادمة،تم الشروع في إنجاز محطات جديدة لإنتاج الكهرباء (رادس،توزر 1)،ومواصلة تزويد المدن والمناطق الصناعية ومغاسل الفسفاط بالغاز الطبيعي.

- في مجال الطاقات المتجددة :

في إطار تجسيم التوجهات التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة الأولية في المزيج الكهربائي عبر تنمية استعمال الطاقات البديلة على غرار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تم اصدار النصوص الترتيبية والتعاقدية للقانون عدد 12 لسنة 2015 بتاريخ 11 ماي 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

كما تولت الوزارة إعداد الإعلان الأول الخاص ببرنامج إنتاج الكهرباء من الطّاقات المتجدّدة (1000 ميغاواط) خلال الفترة 2017-2020،ودعوة المستثمرين إلى الشروع في إعداد وتقديم مشاريعهم للوزارة في إطار نظام التراخيص.

هذا وقد تم تنظيم ندوة يومي 7 و8 ديسمبر 2017 تحت سامي اشراف السيد رئيس الحكومة بمشاركة 11 وزيرا وكاتب دولة لتسريع تنفيذ مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وقد تطرقت إلى 8 محاور خصوصية ذات الصلة بمشاريع الطاقات المتجددة واعتمدت مقاربة تشاركية لحصر الاشكاليات وبلورة مقترحات لتسريع تنفيذ المشاريع.

- في مجال التحكم في الطاقة :

تم خلال سنة 2017 ضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الإنتقال الطاقي الذي يساهم في التشجيع على الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة من خلال إحداث والنهوض بالمؤسسات الطاقية وتنفيذ البرامج الوطنية في المجال،بالمساهمة في تمويل المشاريع وتوفير مصادر تمويل متعددة لتغطية كلفة الاستثمارات في مجال التحكم في الطاقة قصد تحقيق الانتقال الطاقي.

➢ بالنسبة لبرنامج المناجم :

رغم المجهودات المبذولة لدعم القطاع والرفع من نسق الإنتاج فقد واصل إنتاج الفسفاط في تحقيق نتائج دون مستوى التقديرات المضبوطة وهو ما أدى إلى الانخفاض المتواصل في نسق تصدير مشتقات الفسفاط وفقدان القطاع لبعض حرفاءه الاستراتيجيين وخسارة تموقعه في بعض الأسواق العالمية.كما يعرف إنتاج المواد الغير فسفاطية استقرارا في مستوى الإنتاج ولم يسجل التحسن المرتقب رغم المجهودات المبذولة في إسناد السندات المنجمية وتطوير البنية التحتية الجيولوجية.

- في مجال إنتاج الفسفاط ومشتقاته :

بلغ إنتاج الفسفاط 4.2 مليون طن مسجلا بذلك زيادة بـ 13 % مقارنة بسنة 2016 لكن دون مستوى التقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للقدرة على الآداء لسنة 2017.

ولبلوغ هذا المستوى من الإنتاج عملت الوزارة خلال سنة 2017 على التسريع في الشروع في انجاز عديد المشاريع بهدف الترفيع من طاقة انتاج الفسفاط وتدعيم مكانة تونس في السوق العالمية في تصدير مشتقات الفسفاط كمشروع استغلال الفسفاط بأم الخشب بقفصة ،بالمكناسي بولاية سيدي بوزيد ، نفطة بولاية توزر ومشروع منجم سراورتان بولاية الكاف.

كما تولت الوزارة برمجة دراسة استراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته لتحديد المحاور الاستراتيجية لضمان ديمومة القطاع وتطويره إلى حدود سنة 2030.

أما بالنسبة لمشتقات الفسفاط فقد انخفضت مستويات الإنتاج إلى أقل من 45 % من الطاقة القصوى نتيجة تدني وتذبذب التزويد بمادة الفسفاط مما أدى إلى الإنخفاض المتواصل في نسق الإنتاج والتصدير.

وللرفع من تصدير مشتقات الفسفاط واسترجاع مكانة تونس في الأسواق العالمية تولت الوزارة التسريع في انجاز عديد المشاريع المعطلة كمشروع المظيلة 2 الذي شهد تأخيرا في الانجاز ما يقارب الثلاث سنوات من جراء الاحتجاجات الاجتماعية للمطالبة بالتشغيل وبعض الإشكاليات العقارية،والشروع في مشروع الحامض الفسفوري التقني لتنويع الإنتاج وبعث نسيج صناعي جديد،هذا إلى جانب التسريع في مشاريع إنجاز تحلية مياه البحر وتحويل الوحدات الملوثة خارج مناطق العمران.

كما عملت الوزارة خلال سنة 2017 على التأهيل البيئي لوحدات الإنتاج وذلك بهدف التحكم في الإفرازات الملوثة وتحسين نوعية الهواء والتأهيل البيئي للمحيط البحري والمحافظة على الموارد المائية.

أما بالنسبة للمسؤولية المجتمعية ودفع المبادرة الفردية فقد تم تدعيم دور شركتي القطاع في هذا الإطار، بإمضائها على ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات بهدف الأخذ بعين الاعتبار للبعدين البيئي والمجتمعي إلى جانب البعد الاقتصادي وتم رصد ميزانية لدعم المسؤولية المجتمعية بالتنسيق مع السلط الجهوية.

- في مجال المواد غير الفسفاطية :

أما بالنسبة لقطاع المواد الغير فسفاطية فتقوم إستراتيجية الوزارة أساسا على استقطاب المستثمرين لمجال البحث والاستغلال المنجمي وذلك من خلال تحسين البنية الأساسية الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن المواد المعدنية ، حيث يواصل الديوان الوطني للمناجم القيام بالمسح الجيولوجي الأساسي وطرق البحث الغير مباشرة وقد تم خلال سنة 2017 الانتهاء من أشغال بناء مركز للمعلومات الجيولوجية والمنجمية لتوفيرها للمستثمرين بطريقة رقمية حديثة.

كما عرفت سنة 2017 دفعا لقطاع البحث المنجمي من خلال دراسة وعرض المطالب المتعلقة بالسندات المنجمية على اللجنة الاستشارية للمناجم التي انعقدت في مناسبتين وأبدت رأيها بالموافقة على تأسيس 18 رخصة بحث جديدة وسحب 5 امتيازات استغلال.

هذا إلى جانب مراجعة الإطار القانوني للقطاع حيث عملت الوزارة على إعداد مشروع أولي لمراجعة مجلة المناجم قصد إرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور،إلى جانب المشاركة في إعداد موقع البيانات المفتوحة والذي يجري تحيينه دوريا.

1.2 تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017

1.2.1 تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات	تقديرات 2017 (1) باعتبارق.م.ت	إنجازات 2017 (2)	مقارنة الانجازات بالتقديرات	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز (1) / (2)
نفقات التصرف	1 567 088	1 566 780	-308	99.9
التأجير العمومي	13 655	13 371	-284	97.9
وسائل المصالح	3 167	3 205	38	101.1
التدخل العمومي	1 550 266	1 550 204	-62	99.9
نفقات التنمية	2 830	2 547	-283	90
الاستثمارات المباشرة	599	316	-283	52.7
التمويل العمومي	2 231	2 231	0	100
الصناديق الخاصة بالخزينة	27 000	20 502	-6 498	75.9
المجموع العام	1 596 918	1 589 829	-7 089	99.5

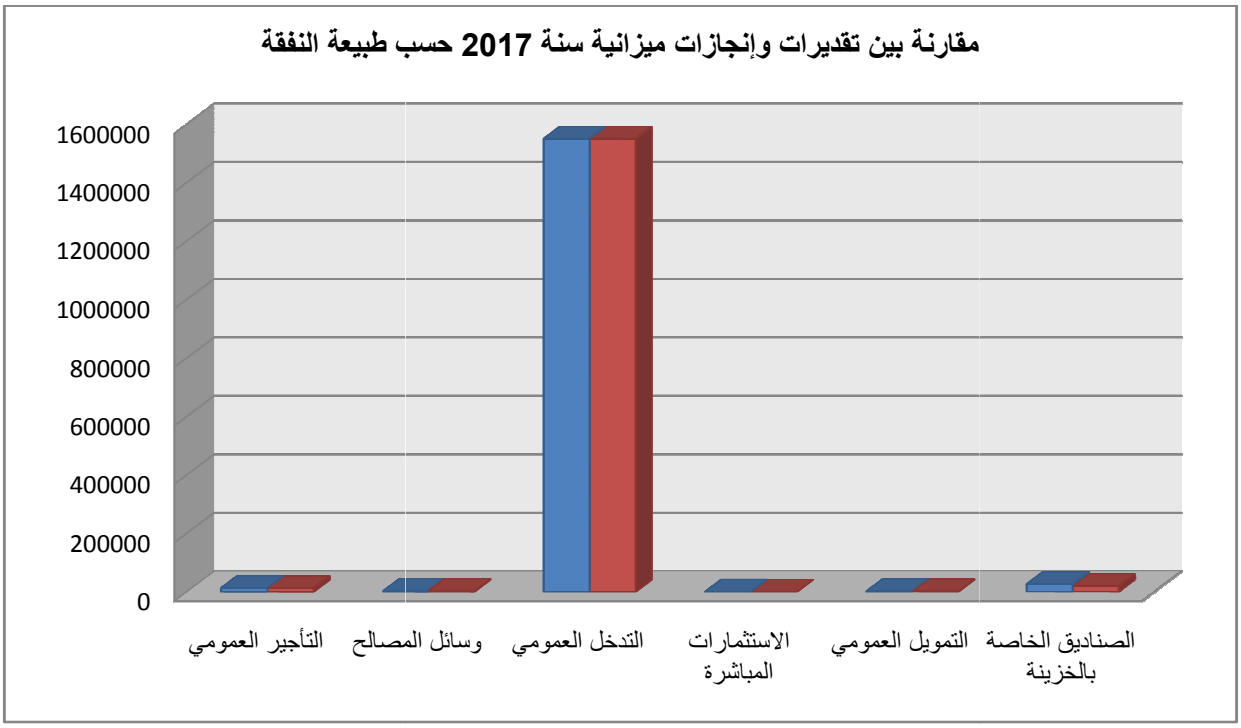

1.2.2 تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب البرامج

البرامج	تقديرات 2017 باعتبار ق.م.ت	انجازات 2017	مقارنة الانجازات بالتقديرات	
			المبلغ	نسبة الانجاز
برنامج الطاقة	1585267	1578422	-6845	99.5
برنامج المناجم	7303	7241	-62	99.1
برنامج القيادة والمساندة	4348	4166	-182	95.8
المجموع العام	1596918	1589829	-7089	99.5

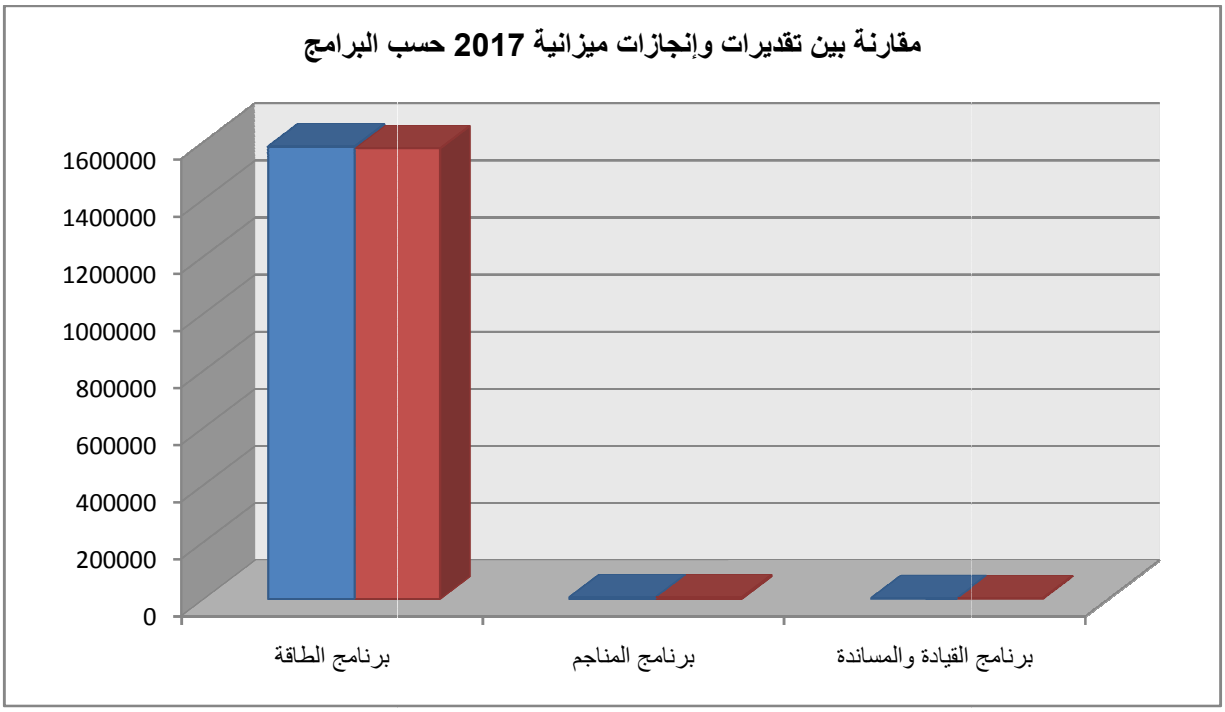

2017

البرنامج 1 : الطاقة

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لسنة 2017

المسؤول عن البرنامج : السيّد محمد على خليل

المكلّف بالملف :

السيّدة عفاف شاشي **السيّد مهدي بن عامر**

وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

ماي 2018

2 المحور الثاني : برنامج الطاقة

الرئيس الحالي للبرنامج : السيد محمد على خليل

مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج" ابتداءا من 31 ماي 2017

2.1 التقديم العام للبرنامج

يحظى قطاع الطاقة بأهمية بالغة في إنجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير والمتوسط. كما يضطلع بأهمية إستراتيجية قصوى لا سيما في ضوء التحولات الجيوسياسية والجيوإقتصادية التي يشهدها العالم وبالخصوص منطقة الشرق الأوسط والفضاء الأورومتوسطي.

وبما أنّ الهدف الاستراتيجي للقطاع هو الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية فإنّ تأمين مصادر الطاقة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعدّ من التحديات الكبرى التي تواجه سياسات الطاقة في تونس، وذلك لتنامي الطلب ومحدودية مصادر الطاقة الأولية المحلية .

وللتذكير تتمثل أهداف برنامج الطاقة في:

الهدف 102: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لتنمية الموارد الوطنية من المحروقات.

الهدف 202 : تحسين الكثافة الطاقة.

الهدف 302 : زيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة.

الهدف 402: تحسين التكامل الإقليمي وربط المحلي لشبكات الغاز والكهرباء .

2.2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

2.2.1 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة: تم اصدار النصوص الترتيبية والتعاقدية للقانون عدد 12 لسنة 2015 بتاريخ 11 ماي 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، خلال سنة 2017. ويندرج هذا القانون في إطار تجسيم التوجهات التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة الأولية في المزيج الكهربائي وذلك عبر تنمية استعمال الطاقات البديلة على غرار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وبالتوازي، أعدت الوزارة الإعلان الأول الخاص ببرنامج إنتاج الكهرباء من الطّاقات المتجدّدة 1000 ميغاواط خلال الفترة 2017-2020 تتوزّع كالتّالي :

- 300 ميغاواط طاقة شمسية و80 ميغاواط طاقة رياح من قبل القطاع العام (الشركة التونسية للكهرباء والغاز)،
- 120 ميغاواط طاقة شمسية و90 ميغاواط طاقة رياح من قبل القطاع الخاص في إطار التراخيص،
- 100 ميغاواط طاقة شمسية و100 ميغاواط طاقة رياح من قبل القطاع الخاص في إطار اللزمات،
- 130 ميغاواط طاقة شمسية و80 ميغاواط طاقة رياح من قبل القطاع الخاص في إطار الإنتاج الذاتي.

وتمت دعوة المستثمرين إلى الشروع في إعداد وتقديم مشاريعهم للوزارة في إطار نظام التراخيص

كما تم إصدار الأمر الحكومي عدد 983 لسنة 2017 المؤرخ في 26 جويلية 2017 والمتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الإنتقال الطاقي. وتجدر الإشارة أن هذا الصندوق أحدث بمقتضى الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2014 وسيساهم في التشجيع على الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة والمساعدة على إحداث والنهوض بالمؤسسات الطاقية وكذلك تنفيذ البرامج الوطنية الرامية إلى التحكم في الطاقة من خلال المساهمة في تمويل العمليات والمشاريع وتوفير مصادر تمويل متعددة لتغطية كلفة الاستثمارات في مجال التحكم في الطاقة وذلك قصد تحقيق الانتقال الطاقي .

أما على مستوى تكرير النفط الخام وتسويق المواد البترولية خلال سنة 2017 تم الانطلاق في المرحلة الأولى المتعلقة بالدراسات لتأهيل وحدات مصفاة بنزرت بالإضافة إلى العمليات الجارية للصيانة والتعهد التي يتطلبها نشاط المصفاة.

وعلى مستوى منحة دعم الطاقة، تم تخصيص منحة في حدود 650 م د بقانون المالية لسنة 2017 على أساس سعر برميل نفط 50 دولار وسعر صرف الدينار مقابل الدولار 2,25. وتوزع المنحة 460 م د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير و190 م د للشركة التونسية للكهرباء والغاز. وتم برمجة تعديلات في الأسعار للتخفيض من وطأة الدعم على التوازنات العامة للمالية العمومية في حدود 327 م د على أساس مواصلة العمل بآلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار البنزين والغازوال خال من الرصاص والغازوال العادي وذلك 4 مرات خلال السنة المعنية (جانفي وأفريل وجويلية وأكتوبر) بعائدات في حدود 152 م د وترفيع تعريفات الكهرباء بـ5% وتعريفات الغاز بـ7% مما يمكن من عائدات في حدود 175 م.د بداية من غرة جانفي للسنة المعنية.

ونظرا لارتفاع سعر النفط ليبلغ 54 دولار للبرميل وتواصل انزلاق قيمة الدينار مقابل الدولار ليبلغ 2,419 خلال سنة 2017. تم تحيين المنحة بقانون المالية التكميلي لسنة 2017 لتبلغ 1550 م د أي بزيادة 900 م د. وخصص لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير 933 م د عوضا عن 460 م د ولفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز 617 م د عوضا عن 190 م د

بالميزانية التكميلية لسنة 2018. ويفسر إرتفاع الدعم أساسا إلى إرتفاع سعر النفط الخام بزيادة بحوالي 289 م د وإرتفاع سعر صرف الذي إنجّر عنه زيادة بـ 389 م د وذلك بالإضافة إلى تفعيل جزئي لآلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المواد المذكورة أعلاه وذلك بزيادة خلال شهر أفريل 2017 وموفى ديسمبر 2017 مقابل 4 زيادات مبرمجة نظرا للأوضاع الإجتماعية وتراجع المقدرة الشرائية للمواطن وتراجع مردود تعديل تعريفات الكهرباء والغاز.

تنقيح وتطوير مجلة المحروقات: إستوجب النهوض بقطاع الإستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات تطوير الإطار القانوني المنظم له وذلك على مرحلتين:

تم في مرحلة أولى ملاءمة أحكام مجلة المحروقات مع الفصل 13 من الدستور بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 2017 المؤرخ في 30 ماي 2017 وذلك حتى نتمكن من إسناد رخص جديدة في مجال الإستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات بمقتضى إتفاقيات يصادق عليها بقانون.

وتم في هذا الإطار منح رخصتي إستكشاف وبحث عن المحروقات مسماة "دويرات" و"نفزاوة" بمقتضى الإتفاقيتين المصادق عليهما بالقانونين عدد60 و61 لسنة 2017 المؤرخين في 24 أوت 2017.

وحاليا مصالح الوزارة بصدد إعداد المرحلة الثانية والمتمثلة في مراجعة شاملة تهدف إلى استحثاث الاستثمار في هذا المجال وذلك بـ:

- اعتماد نظام خاص للتشجيع على مزيد استكشاف مناطق الشمال والوسط برّا وبحرا (مناطق ذات مأمولية ضعيفة) وتطوير الحقول الصغيرة.

- استكشاف المكامن العميقة (objectifs profonds).

- تشجيع المؤسّسات على مزيد الاستثمار واعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحسين نسب الاستخراج.

- استكشاف المكامن غير التقليدية مع إعطاء الأولوية للغاز.

- إرساء قواعد الحوكمة والشفافية

- مراجعة النقائص بمجلة المحروقات وإدخال تحفيزات وتحسينات جبائية.

2.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى برنامج الطاقة

في مجال الاستكشاف و إنتاج المحروقات :

أ) **تقدم مشروع تطوير امتياز استغلال "نوارة" إلى موفى 2017:** تم إسناد امتياز الإستغلال "نوارة" خلال سنة 2010 على إثر الإكتشافات الغازية المنجزة على رخصة جناين الجنوبي بالجنوب التونسي ويتكون المشروع المتكامل والمتزامن من جزئين :

الجزء الأول : يتمثل في انجاز محطتي معالجة الأولى معالجة أولية بحقل "نوارة" والثانية نهائية بالمنطقة الصناعية بـ"قابس" لاستخراج الغاز البترول المسال يربطهما أنبوب (نوارة-قابس) طوله 370 كلم وقطره 24 بوصة. ويتم انجاز وتمويل هذا الجزء مناصفة من طرف الشريكين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة النمساوية "أ م ف" (Association). وتقدر كلفة هذا الجزء بحوالي 1062 مليون دولار.

وقد بلغت نسبة تقدم إنجاز هذا الجزء الى موفى 2017 حوالي 87% ويتوقع دخول هذا الجزء حيز الاستغلال نهاية سنة2018 او على اقصى تقدير خلال الثلاثية الاولى من سنة 2019.

الجزء الثاني : يتمثل في بناء أنبوب طوله 94 كلم تقريبا وقطره 12 بوصة يربط الأنبوب الأول المشار إليه أعلاه على مستوى النقطة الكيلومترية 228 إلى غاية مدينة تطاوين أين سيقع تركيز محطة المعالجة ووحدة تعبئة قوارير غاز البترول المسيل. وتجدر الإشارة أن تمويل هذا الجزء سيكون تونسي عمومي بنسبة 100 %. وفي هذا الإطار تم تكليف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بإنجازه حيث قدرت كلفته بحوالي 150 مليون دولار. وقد تم الانتهاء من صنع وفحص وجلب الانابيب بتاريخ 7 فيفري 2018 اضافة الى التقدم في إعداد ملف طلب العروض الخاص بإنشاء محطة معالجة الغاز والذي سيطرح للمناقصة في مارس 2018 في ما يتم التنسيق مع الشركة الوطنية لتوزيع البترول لإعداد ملف طلب العروض الخاص بوحدة تعبئة غاز البترول المسال لعرضه للمناقصة خلال شهر أوت 2018 . ومن المتوقع دخول هذا الجزء حيز الاستغلال اواخر سنة 2020.

ب) **الشروع في تطوير امتياز استغلال "غريب":** تم إسناد امتياز الإستغلال "غريب" خلال سنة 2016 على إثر الإكتشافات المنجزة على رخصة زعفران بولاية قبلي وقد تم الشروع خلال سنة 2016 في الدراسات الهندسية ويتكون المشروع من مرحلتين:

المرحلة الأولى:

- ربط البئر "دوار غريب-1 " بواسطة أنبوب طوله 2.6 كم وقطره 6 بوصات إلى نقطة تجميع داخل محيط الإمتياز على مستوى بئر "شوشة العتروس -1" (Gathering Point) .
- كراء محطة معالجة وقتية (EPF) قرب بئر "الفرانيق 5 " بإمتياز " الفرانيق " على بعد 10 كم.
- مد أنبوب، طوله 10كم وقطره 6 بوصات، لنقل المحروقات المنتجة السائلة والغازية المتأتية من البئرين بنقطة التجميع إلى محطة المعالجة الوقتية.

تم الانتهاء من المرحلة الاولى في اكتوبر 2017 وانطلقت عملية الانتاج يوم 24 أكتوبر 2017 .

وقد بلغت المعدلات اليومية للإنتاج من نفط وغاز :

نفط: 1352 برميل في اليوم خلال الفترة المتراوحة ما بين 24 أكتوبر 2017 و نهاية 2017.

غاز طبيعي: 99 ألف متر مكعب في اليوم خلال الفترة المتراوحة بين 04 نوفمبر 2017 ونهاية 2017.

المرحلة الثانية:

- تركيز محطة معالجة دائمة سيتم انجازها على مستوى بئر "دوار غريب 1" داخل محيط الإمتياز.
- سيتم نقل النفط إما بواسطة شاحنات صهاريج إلى غاية أنبوب الترابسا في أم الشياه أو عن طريق أنبوب "برنكو" إلى محطة معالجة هذه الأخيرة بمنطقة أم الشياه.
- سيتم نقل الغاز إلى أنبوب "برنكو" على مستوى بئر "الفرانيق 5 "
- الإنتاج المتوقع: غاز : حوالي 140 ألف متر مكعب في اليوم
  نفط: حوالي 1700 برميل في اليوم

وتتوقع ان تنتهي اشغال المرحلة الثانية في 2019
الكلفة الجملية التقديرية للتطوير: 12.1 مليون دولار

ت) **مشروع حلق المنزل (خليج الحمامات)**
صاحب المشروع: الشركة التونسية الجنسية "توبيك Topic " 100%

يتمثل المشروع في :
*حفر ثلاثة آبار أفقية
* استعمال مصطبة حفر وإنتاج MODPU
* إرساء معدات الوصل (sea line) بين مصطبة الإنتاج و بارجة خزن وتفريغ النفط FSO.
*تخصيص محطة لخزن وتفريغ النفط FSO

من المتوقع بداية الإنتاج خلال شهر افريل 2018 بطاقة إنتاج أولية تقدر بـ 5000 برميل نفط في اليوم لكل بئر لترتفع الى 15000 برميل في اليوم عن الإنتهاء من حفر الآبار التطويرية الثلاثة.

كلفة المشروع 96 مليون دولار دون اعتبار كلفة شراء آلة الحفر و بارجة الخزن من طرف المقاول.

في مجال الكهرباء والغاز :

✓ **في مجال الكهرباء بما في ذلك المنتجة من الطاقات المتجددة :**

الشروع في مشاريع محطات إنتاج الكهرباء استعداد لنمو الاستهلاك خلال السنوات القادمة (تقدم الانجاز إلى موفى سنة 2017) :

الشروع في انجاز **محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة ذات المحورين رادس المرحلة "ج"** بقدرة 450 ميغاواط وبكلفة جملية تقدر بـ816 مليون دينار والتي شهدت تأخيرا بسبب

خلافات مع الجهة الممولة: بداية الأشغال في أوت 2017 وبداية الاستغلال خلال شهر جوان 2019 للمرحلة الأولى وماي 2020 للمرحلة الثانية3

الشروع في انجاز **محطة فولطاضوئية بمدينة توزر 1** بقدرة 10 ميغاواط وبكلفة 33 مليون دينار مع توقع دخولها طور الاستغلال سنة 2018 عوضا عن 2017 المبرمجة بادئ الامر وقد انطلقت الاشغال في 24 جويلية 2017.

وتجدر الاشارة ان برنامج انتاج الكهرباء قد شهد بعض التأخير في السنوات الأخيرة لا سيما **محطة المرناقية:** محطة تربينتين غازيتين (deux turbines à gaz) بجهة المرناقية قدرة كل واحدة 300 ميغاواط وبكلفة تقدر بـ660 مليون دينار مع توقع دخولها طور الاستغلال سنة 2021.

وبالنسبة للمشاريع المبرمجة نذكر بالخصوص:

محطة فولطاضوئية بمدينة توزر 2 بقدرة 10 ميغاواط وبكلفة 30 مليون دينار مع توقع دخولها طور الاستغلال سنة 2019 : تم اصدار طلب العروض في اكتوبر 2017.

المحطة الهوائية طباقة بقدرة 80 ميغاواط وبكلفة 240 مليون دينار مع توقع دخولها طور الاستغلال سنة 2010-2020 : في طور اعداد كراس الشروط من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز..

محطة شمسية فولطاضوئية بقدرة 300 ميغاواط وبكلفة 900 مليون دينار مع توقع دخولها طور الاستغلال سنة 2010-2020 : في طور اعداد كراس الشروط من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وقد تم تنضيم ندوة يومي 7 و8 ديسمبر 2017 تحت سامي اشراف السيد رئيس الحكومة بمشاركة 11 وزيرا وكاتب دولة لتسريع تنفيذ مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وقد تطرقت الى 8 محاور خصوصية ذات الصلة بمشاريع الطاقات المتجددة واعتمدت مقاربة تشاركية لحصر الاشكاليات وبلورة مقترحات لتسريع تنفيذ المشاريع.

- ✓ **في مجال مشاريع نقل وتوزيع الغاز:**

خلال سنة 2017، تم:

- تزويد مدينة الهوارية (قسط دار علوش-الهوارية)،
- تزويد مغاسل الحوض المنجمي بأم العرايس والمتلوي ومدينة قفصة بالغاز الطبيعي
- تزويد المنطقة الصناعية بالسبيخة،

-اعادة تسريح الغاز في الأنبوب الرابط بين قابس وجرجيس وجربة،

- تسريح الغاز في الجزء الأول من الأنبوب الرابط بين تونس وبنزرت بجزئيه " تونس – المبطوح" في مارس 2018 ومواصلة انجاز الجزء الثاني " المبطوح-بنزرت"(التاريخ المبرمج للتشغيل : اواخر 2018 ونسبة التقدم: 75%)،

- تزويد مدينة مدنين والمنطقة الصناعية بالغاز الطبيعي خلال شهر جانفي 2018،

- مواصلة انجاز الأنبوب الرابط بين تونس وباجة والدهماني في الجزئه الاول: أنبوب الغاز تونس-المرناقية وتزويد محطة توليد الكهرباء بالمرناقية (ماي 2018: نسبة التقدم 88%)

- مواصلة انجاز مشروع تزويد 15 منطقة بلدية بولاية بنزرت بالغاز الطبيعي (الجزء الأول : أنبوب الغاز المبطوح - جرزونة والمناطق البلدية المجاورة) (2019-2020)

-مواصلة انجاز مشروع ربط مدن سيدي بوزيد وسبيطلة وجملة وحاجب العيون ولسودة بالغاز الطبيعي (2019)،

-مواصلة انجاز مشروع تزويد مدينة تطاوين (التاريخ المبرمج لتشغيل الانبوب: الثلاثي الرابع لسنة 2019)،

-مواصلة انجاز الجزء الثاني من الأنبوب الرابط بين تونس وباجة والدهماني،

-مواصلة انجاز تزويد كل من الفحص وتاجروين والجريصة وجرجيس وجربة وتزويد المنطقة الصناعية بالمتلوي والحنشة والعامرة والقطب التكنولوجي بالمنستير والحامة وتطاوين وقبلي ودوز (2018-2020).

في مجال ترشيد استهلاك الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة :

بلغت المساحة الجملية المركزة سنة 2017 في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية في قطاع السكن حوالي 60 ألف م² بقيمة استثمارات ناهزت 38 مليون دينار منها حوالي 5.32 مليون دينار منح من صندوق الانتقال الطاقي. أما بالنسبة لقطاع الخدمات والصناعة، فقد بلغت المساحة المركزة سنة 2017 في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية 3.246 الف م² بقيمة استثمارت ناهزت 1.8 مليون دينار(1.9 الف م^2 لم يتقدموا بطلب منحة صندوق الانتقال الطاقي)

في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية تم تركيز حوالي 11.293 ميغاواط خلال سنة 2017 في قطاع السكن (المباني الشمسية) و 360 كيلواط في القطاع الفلاحي (التنوير الريفي وضخ المياه). وقد بلغت المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي لهذا المشروع حوالي 13.4 مليون دينار خلال سنة 2017

مشاريع التوليد المؤتلف للطاقة : عدد الوحدات التي دخلت طور الإستغلال سنة 2017 والوحدات التي تم انجازها سنة 2017 والمزمع دخولها طور الإستغلال سنة 2018 يبلغ 8 وحدات بقدرة كهربائية مركزة تناهز 20.659 ميغاواط بقيمة استثمارات بلغت حوالي 42 مليون دينار.

هذا وقد بلغت المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي لهذا المشروع 1610 ألف دينار خلال سنة 2017 مع العلم أن هذه المنح تخص مشاريع توليد مؤتلف سابقة تم ختمها في سنوات 2015 و2016 و2017 (الانجاز المالي في مشاريع التوليد المؤتلف لا يتطابق بالضرورة مع الانجاز المادي)

تم خلال سنة 2017 إبرام 48 عقد برنامج لترشيد استهلاك الطاقة في قطاعات الصناعة والخدمات والسكن والنقل منها 17 عقد برنامج في قطاع الصناعة و21 عقد برنامج في قطاعي الخدمات والسكن و10 عقد برنامج في قطاع النقل. هذا وقد بلغت المنح المسندة في اطار صندوق الانتقال الطاقي حوالي 1194 الف دينار خلال سنة 2017 مع العلم أن هذه المنح تخص عقود برامج سابقة تم ختمها في سنوات 2015 و 2016 و 2017 (الانجاز المالي في هذا المجال لا يتطابق بالضرورة مع الانجاز المادي).

وتجدر الاشارة الى ان عملية ابداء الراي في اسناد المنح التي تقوم به اللجنة الفنية الاستشارية وقع تعليق العمل بها وذلك نظرا لصدور للامر الحكومي عدد 983 لسنة 2017 بتاريخ 26 جويلية 2017 المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الانتقال الطاقي والذي أمر باحداث لجنة فنية تقوم بابداء الراي في اسناد تدخلات هذا الصندوق بالفصل 23 من الأمر المشار إليه أعلاه والذي على إثره توسعت صلاحياتها وانتقلت من رأي استشاري إلى رأي إجباري. وقد تم تعيين اعضاء هذه اللجنة بمقتضى قرار من وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة مؤرخ في 26 ديسمبر 2017. وهذا وقد انعقدت اولى جلسات اللجنة بتاريخ 30 جانفي 2018.

2.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

2.3.1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

الوحدة ألف دينار

طبيعة النفقة	الاعتمادات المرسمة (باعتبار ق.م.تكميلي)	انجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التصرّف	**1557313**	**1557160**	**-153**	**99,99**
التأجير العمومي	**6219**	**6066**	**-153**	**97,54**
الوزارة	800	647	-153	80,88
منح تأجير المؤسّسات (ANME)	5419	5419	0	100,00
وسائل المصالح (ANME)	**954**	**954**	**0**	**100,00**
منح تسيير المؤسسات (ANME)	954	954	0	100,00
التدخل العمومي	**1550140**	**1550140**	**0**	**100,00**
منح التدخل العمومي (ANME)	140	140	0	100,00
منحة دعم المحروقات	1550000	1550000	0	100,00
نفقات التنمية	**954**	**760**	**-194**	**79.6**
التمويل العمومي	**760**	**760**	**0**	**100**
الوكالة الوطنيّة للتحكّم في الطاقة	760	760	-870	46,63
الاستثمارات المباشرة	**194**	**0**	**-194**	**0,00**
دراسة حول تحديد وتقييم الاحتياطي ومأمولية الامتيازات القديمة والتي شارفت مدة صلاحيتها على الانتهاء	194	0	-194	0,00
صناديق الخزينة	**27000**	**20502**	**-6498**	**75,93**
صندوق الانتقال الطاقي	27000	20502	-6498	75,93
المجموع	**1585267**	**1578422**	**-6845**	**99,56**

* بالنسبة لصندوق الانتقال الطاقي وحسب الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، فان الدفوعات المنجزة بعنوان سنة 2017 قد بلغت 21923 الف دينار

تنفيذ ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ.الدفع)

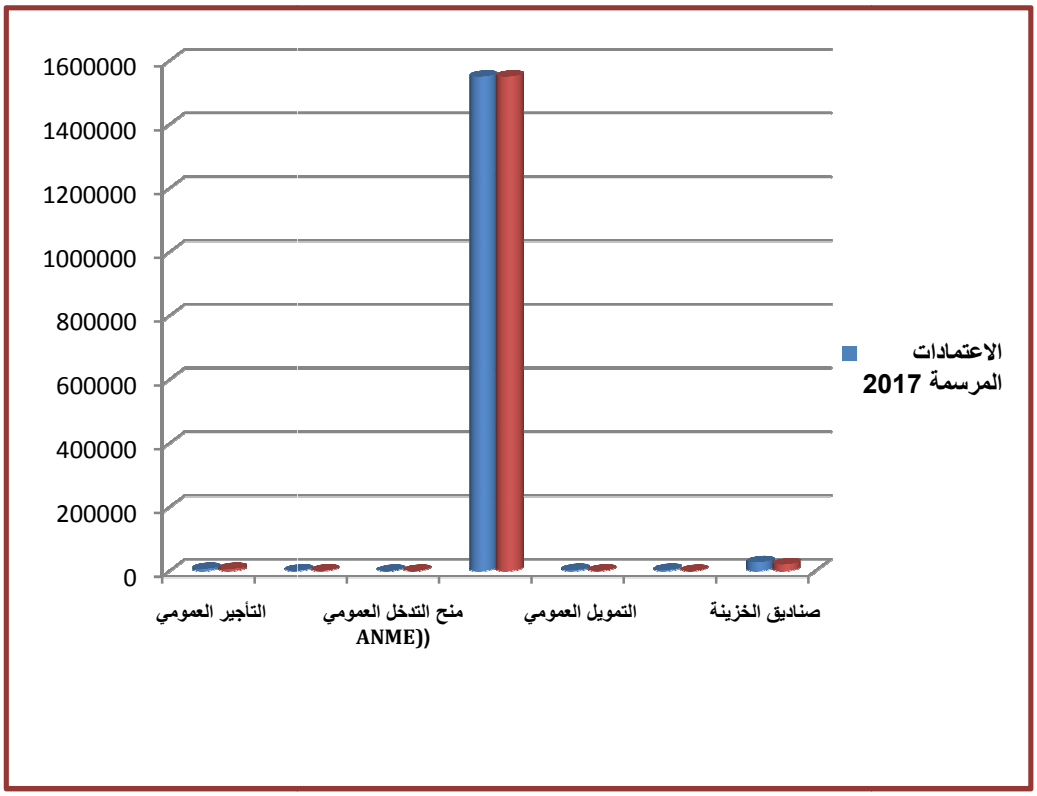

رسم بياني عدد3 -1: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2017 (إع الدفع): التوزيع حسب طبيعة النفقة بألف دينار (بما في ذلك منحة دعم المحروقات)

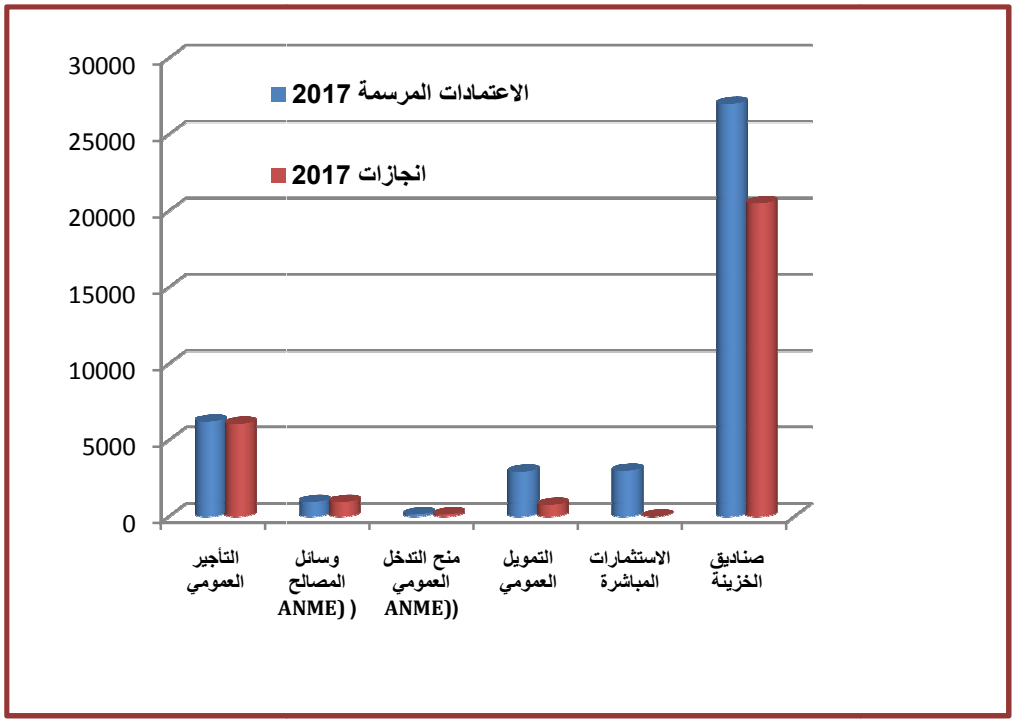

رسم بياني عدد3 -2: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2017(إع الدفع) : التوزيع حسب طبيعة النفقة بألف دينار (دون اعتبار منحة دعم المحروقات)

2.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 101: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز

تقديم الهدف : سجل الانتاج الوطني من الطّاقة الأوّلية لسنة 2017 تراجعا بنسبة 11% مقارنة بسنة 2016، إذ تقلص انتاج إنتاج النّفط الخام بنسبة 15.6 % و تراجع انتاج الغاز الطبيعي بنسبة 7% وذلك بالنظر إلى الإحتجاجات الإجتماعية (أحداث الكامور وقبلي) والذي ترتب عنها توقف بعض الحقول عن الإنتاج وصعوبة عودة بعض الآبار إلى النسق الطبيعي للإنتاج إضافة إلى التراجع الطبيعي لإنتاج أبرز الحقول النفطية التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المرسومة.

وبينت الدراسات أن المدخرات الوطنية المثبت وجودها من الطاقة الأحفورية ستتقلص تدريجيا إلى موفى سنة 2030 إذا لم يتم تحقيق اكتشافات هامة جديدة. في المقابل، سيتواصل تطور استهلاك الطاقة بنسق حثيث ولا سيما من الغاز الطبيعي باعتبار حاجة البلاد إليه في إنتاج الكهرباء.

ويتطلب هذا الوضع مزيد العمل على تنشيط عمليات الاستكشاف والحث على مزيد إنجاز أشغال تقييمية وتطويرية (حفر آبار ومسح زلزالي ثلاثي الأبعاد) وتحسين مردودية الحقول المنتجة حاليا بالرفع من نسب الإنتاجية والاستخراج والاستغلال الأمثل للحقول الهامشية و إعداد دراسات بحث عن شواهد وأهداف جديدة و بالخصوص في المناطق غير المستكشفة .

الهدف 102: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016% (1) /(2)	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017% (1) /(2)
	المؤشر 1.1.0.1 عدد الرخص الممنوحة	عدد	2	0	% 0	3	**2**	%67
	المؤشر 2.1.0.1 عدد الآبار الاستكشافية	**عدد**	**10**	**3**	**% 30**	**5**	**2**	**% 40**
	المؤشر 3.1.0.1 عدد الآبار التطويرية	**عدد**	**12**	**0**	**% 0**	**8**	**0**	**%0**

الهدف 101: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز

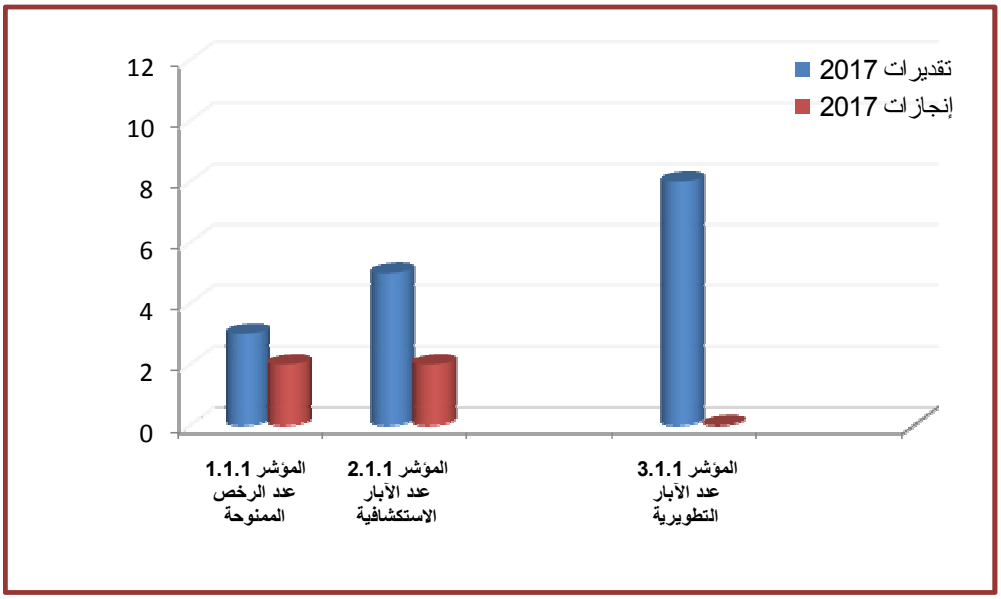

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف101:
تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز لسنة 2017

الهدف 201: تحسين كثافة الطاقة

تقديم الهدف : تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

ويمثل تدخل صندوق الانتقال الطاقي في تمويل المشاريع الرامية لتطوير التحكم في الطاقة مؤشر قيس مختلف الإنجازات منها عقود البرامج وتطوير التوليد المؤتلف للطاقة ومحطات تشخيص المحركات.

الهدف 201 : تحسين كثافة الطاقة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2016 (1) /(2)	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.2.0.1 : المنح المقدمة من صندوق الإنتقال الطاقي	مليون دينار	10	*20.421	% 204.21	30	21.923	% 73

	المؤشر 2.2.0.1 : **عدد عقود البرامج**	عدد	82	83	% 101.2	105	48	% 45.7

* بالنسبة لصندوق الانتقال الطاقي وحسب الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، فان الدفوعات المنجزة بعنوان سنة 2016 قد بلغت 20421 الف دينار.

الهدف 201: تحسين كثافة الطاقة

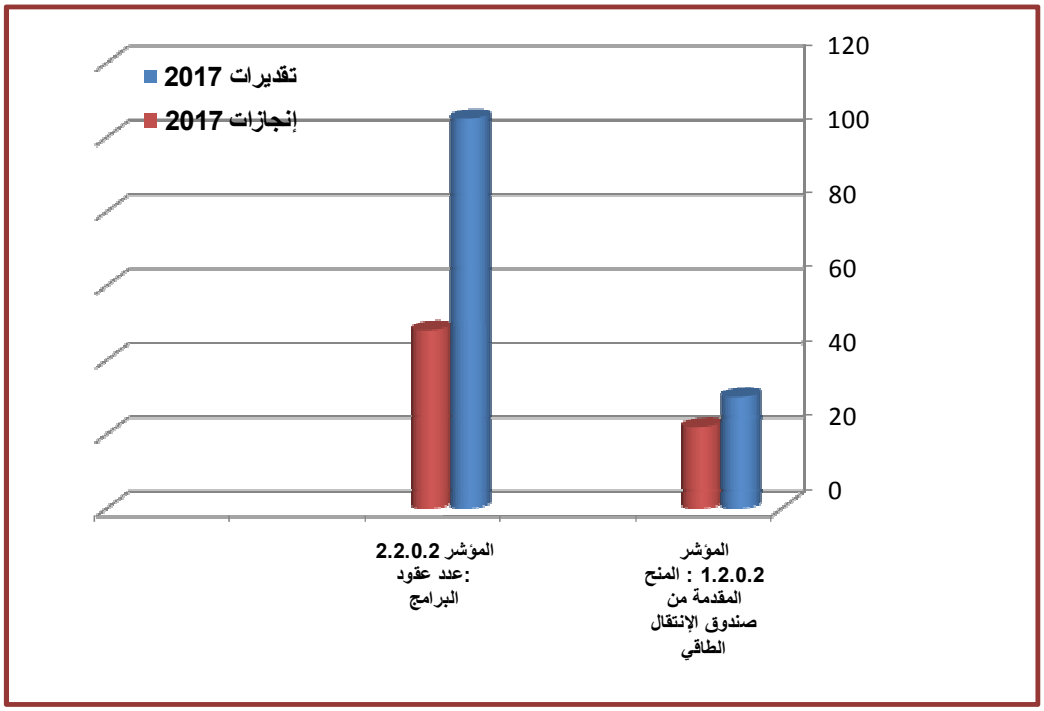

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف201:
تحسين كثافة الطاقة لسنة 2017

الهدف 301: زيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة

تقديم الهدف : في ظل العجز الهيكلي للميزان الطاقي وبلوغه نسب قياسية مقارنة بالسنوات الأخيرة وجب التوجّه نحو حلول بديلة التي تساعد على الحد من هذا العجز الذي أصبح يمثل عبئا على ميزانيّة الدولة.

وفي هذا الإطار تمثل الطاقات المتجددة حل لتقليص الضغط على ميزان الطاقة وعلى ميزانية الدولة، حيث يتم انجاز عدة مشاريع للترفيع في مساهمة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة منها استعمال اللاقطات الشمسية لتسخين المياه ولإنتاج الكهرباء.

الهدف 301 : زيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2016 (1) /(2)	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.3.0.1 : عدد م^2 من اللاقطات الشمسية المعدة لتسخين المياه	م^2	84000	68738	% 81.83	85000	63246	% 74.4
	المؤشر 2.3.0.1 : كيلواط مركز لإنتاج الكهرباء من المباني الشمسية	كيلوات	15000	13000	% 86.67	20000	11293	%56.46

الهدف 301: زيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة.

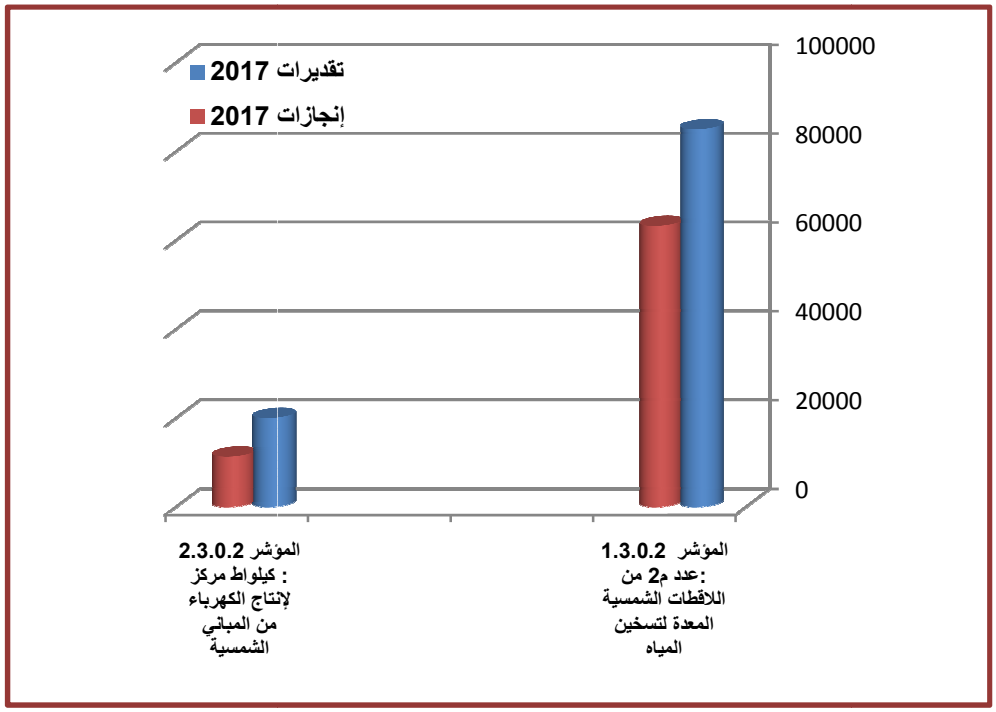

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف301:
زيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة لسنة 2017

الهدف 401: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء

تقديم الهدف : ترتكز المنظومة الحالية لإنتاج الكهرباء بنسبة حوالي 97% على الغاز الطبيعي (العنفات الغازية والعنفات البخارية ومحطات الدورة المزدوجة) و3% بالنسبة للطاقات المتجددة ولتلبية نمو حاجيات الاستهلاك الوطني والمقدر بـ 4,4 % سنويا خلال فترة المخطط 2016-2020 وكذلك مجابهة تطور الذروة الصيفية التي ستبلغ 4.2 % سنويا خلال فترة المخطط 2016-2020 ، يتعيّن تركيز قدرات إنتاج إضافية ما بين 400 و600 ميغاواط كل سنتين وذلك أخذا بالاعتبار التخلي عن محطات التوليد القديمة .

كما يعتبر تزويد السوق المحلية بالغاز الطبيعي سواء لإنتاج الكهرباء أو للاستهلاك الصناعي والسكني من أكبر الرهانات باعتبار أن الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي لم يغطي سوى نسبة 42 % من الاستهلاك خلال سنة 2016 في حين أن الكميّة المتبقية يتمّ توريدها من مصدر وحيد وهو الجزائر.

وتقوم الشركة التونسية للكهرباء و الغاز حاليا بجميع الاستثمارات اللازمة لتحسين الربط المحلي لشبكات الكهرباء والغاز إلا انه أمام الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع في تحقيق الأمن الطاقي في البلاد، تم ادراج هدف يخصه في برنامج الطاقة بالرغم من عدم وجود نفقات تخصه في ميزانية البرنامج.

ومن جهة ثانية، تحظى تونس بموقع جغرافي متميز وملائم لتمتين الترابط الكهربائي مع بلدان المغاربية وكذلك مع أوروبا عبر إيطاليا. وسيسمح هذا الترابط في حال إنجازه من تحسين تبادل الطاقة الكهربائية مع هذه الدول وتدعيم نسبة الإندماج الطاقي بالمغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد قطعت تونس خطى هامة على درب تحقيق الربط بين الشبكات المتوسطيّة تكريسا للاندماج الجهوي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، وعلاوة على الربط الكهربائي القائم بين البلاد التونسية والشقيقتين الجزائر (5 خطوط) وليبيا (خطين)، يمكّن من تبادل الطاقة الكهربائيّة خاصة خلال فترات الذروة حيث أن هذه الفترات تختلف بين هذه الدول الثلاث وقد اثبت هذا الربط جدواه ولو نسبيا في مجابهة العجز الطاقي والاستغناء عن القدرات الإنتاجية الإحتياطيّة، تسعى الوزارة الى تمتين الترابط الكهربائي مع أوروبا من خلال مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا (ELMED)، الذي سيتيح تحسين تبادل الطاقة الكهربائية مع أوروبا وتوفير إدماج أوفر للطاقات المتجددة وتعزيز قدرة الشبكة الوطنية فى مواجهة الحالات الطارئة وتلافي صعوبات التزويد في فترات الذروة.

الهدف 401 : التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2016 (1) /(2)	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.4.0.1 : عدد المشتركين في شبكة الغاز	عدد	53 900	43791	%81	53950	40602	%75
	المؤشر 2.4.0.1 : القدرة الكهربائية المركزة	ميغاوات	256	256	%100	10	0	%0

الهدف 401: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء

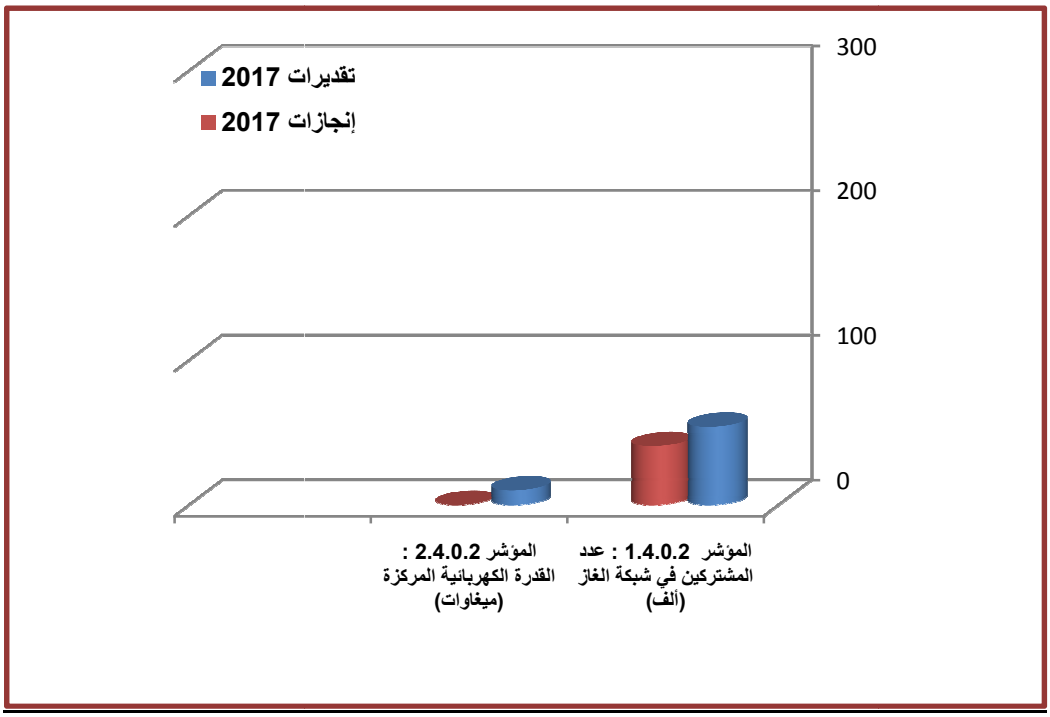

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 401: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء لسنة 2017

2.4 تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2017

الهدف 101: تكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط و الغاز

المؤشر 1.1.0.1 عدد الرخص الممنوحة

تم خلال سنة 2017 إسناد رخصتي استكشاف وبحث (قراري وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة مؤرخين في 28 نوفمبر 2017)

وتجدر الإشارة إلى انه خلال اجتماعات اللجنة الاستشارية للمحروقات بتاريخ 17 و21 جويلية 2017 وبتاريخ 31 أكتوبر 2017، تمت الموافقة المبدئية على إسناد 3 رخص جديدة في انتظار استكمال الوثائق التعاقدية وعرضها على مجلس النواب للمصادقة بمقتضى قانون.

أما بالنسبة لسنة 2018 فقد انعقدت اللجنة الاستشارية للمحروقات إلى حدود مارس 2018 في مناسبة واحدة أبدت خلالها موافقتها المبدئية على إسناد 5 رخص جديدة استكمال الوثائق التعاقدية وعرضها على مجلس النواب للمصادقة بمقتضى قانون.

وقد تواصل تراجع العدد الجملي للرخص السارية المفعول إلى 23 رخصة سنة 2017 مقابل 26 رخصة سنة 2016 و52 رخصة سنة 2010. ويعود ذلك بالإضافة إلى التخلي عن بعض الرخص لانتهاء صلوحيتها وعدم رغبة أصحابها في مواصلة النشاط عليها أو إلغاء البعض الآخر لعدم قدرة أصحابها الإيفاء بالتزاماتهم.

المؤشر 2.1.0.1 عدد الآبار الاستكشافية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 40% إذ تم حفر بئرين استكشافيتين خلال سنة 2017 مقابل 5 أبار مبرمجة و 3 أبار منجزة سنة 2016 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ التخلي أو إلغاء لبعض رخص بحث و/أو استكشاف،
- ✓ تأجيل بعض الشركات لبرنامج أشغالها
- ✓ اضطرابات اجتماعية أدت إلى عزوف بعض الشركات عن الاستثمار

وقد تم خلال سنة 2017 الإعلان عن العثور على إكتشافين تم حفرهما سنة 2016 (مهدية-3 على رخصة البحث "المهدية" وكثبان رملية-جنوب غربي-3)

المؤشر 3.1.0.1 عدد الآبار التطويرية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 0% اذ لم يتم حفر أي بئر تطورية خلال سنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ الحراك الاجتماعي والإعتصامات الذي أثر سلبا على السير الطبيعي لأنشطة التطوير.
- ✓ عزوف الشركات عن الإستثمار
- ✓ تواصل تدني السعر العالمي للمحروقات.

الهدف 201: تحسين كثافة الطاقة

المؤشر 1.2.0.1 : المنح المقدمة من صندوق الإنتقال الطاقي

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 73 % بالنسبة للمنح المدرجة في إطار صندوق الانتقال الطاقي مقارنة بالتقديرات.

ويجدر التذكير انه تم إصدار الأمر الحكومي عدد 983 لسنة 2017 المؤرخ في 26 جويلية 2017 والمتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الإنتقال الطاقي. وسيساهم في التشجيع على الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة والمساعدة على إحداث والنهوض بالمؤسسات الطاقية وكذلك تنفيذ البرامج الوطنية الرامية إلى التحكم في الطاقة من خلال المساهمة في تمويل العمليات والمشاريع وتوفير مصادر تمويل متعددة لتغطية كلفة الاستثمارات في مجال التحكم في الطاقة وذلك قصد تحقيق الانتقال الطاقي .

المؤشر 2.2.0.1 : عدد عقود البرامج

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 45.7% بالنسبة للعدد الجملي لعقود البرامج مقارنة بالتقديرات، 17 منها في قطاع الصناعة و21 في قطاعي الخدمات والسكن و10 في قطاع النقل.

وتعود نسبة الانجاز هذه الى انّ عملية ابداء الراي في اسناد المنح التي تقوم به اللجنة الفنية الاستشارية وقع تعليق العمل بها منذ 26 جويلية 2017 تاريخ صدور اللامر الحكومي عدد 983 لسنة 2017 والمتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الإنتقال الطاقي. والذي أمر باحداث لجنة فنية تقوم بابداء الراي في اسناد تدخلات هذا الصندوق بالفصل 23 من الأمر المشار إليه أعلاه والتي لم تنعقد اولى جلساتها الا بتاريخ 30 جانفي 2018.

وقد بلغت منح صندوق الانتقال الطاقي التي تم صرفها خلال سنة 2017 والموجهة لعمليات التدقيق في الطاقة وعقود البرامج والاستشارات المسبقة 1194 الف دينارمقارنة ب 897 الف دينار سنة 2016 بينما بلغت المنح الموجهة للتوليد المؤتلف للطاقة 1610 الف دينار مقارنة 570 ألف دينار سنة 2016 مع العلم أن هذه المنح تخص عقود برامج سابقة تم ختمها في سنوات 2014 و2015 و2016.

الهدف 301: زيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة

المؤشر 1.3.0.1 : عدد متر مربع (م^2) من اللاقطات الشمسية المعدة لتسخين المياه

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 75% بالنسبة للمساحة المركزة من اللاقطات الشمسية المعدة لتسخين المياه في قطاع السكن والمهن الصغرى (60 ألف م²)، أما في قطاعي الخدمات والصناعة فقد تم انجاز نسبة 65% .

الأسباب: أصبح معدل الإنجاز السنوي في قطاع السكن منذ سنة 2011 في حدود 64 ألف م² مقارنة بـالفترة 2008-2010 (76 ألف م2) ويعود هذا التراجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة.

هذا وقد بلغت منح صندوق الانتقال الطاقي الموجهة لتسخين المياه بالطاقة الشمسية حوالي5.6 مليون دينار أي حوالي 18% من جملة المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي خلال سنة 2017.

المؤشر 2.3.0.1 : كيلواط مركز لإنتاج الكهرباء من المباني الشمسية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 56.46 % بالنسبة لإنتاج الكهرباء بالمباني الشمسية .

هذا وقد بلغت منح صندوق الانتقال الطاقي الموجهة لإنتاج الكهرباء بالمباني الشمسية 11293 ألف دينار أي حوالي % 38 من جملة المنح المسندة من صندوق الانتقال الطاقي خلال سنة 2017.

الهدف 401: تحسين التكامل والربط المحلي والإقليمي لشبكات الغاز والكهرباء

المؤشر 1.4.0.1 : عدد المشتركين في شبكة الغاز

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ75% إذ تم ربط حوالي 40 ألف مشترك جديد بالغاز الطبيعي سنة 2017 مقابل حوالي 44 ألف مشترك سنة 2016 وذلك بسبب وجود صعوبات في الانجاز ناتجة عن عدم توفر مخزون لبعض المعدات الضرورية لإجراء الربط.

و من أهم الانجازات خلال سنة 2017 :

تزويد مدينة الهوارية (قسط دار علوش-الهوارية) والمنطقة الصناعية بالسبيخة بالغاز الطبيعي ومغاسل الحوض المنجمي بام العرايس والمتلوي ومدينة قفصة واعادة تسريح الغاز في الأنبوب الرابط بين قابس وجرجيس وجربة.

المؤشر 2.4.0.1 : القدرة الكهربائية المركزة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 0 % بالنسبة لـلقدرة الكهربائية المركزة حيث سجل تأخير في انجاز المحطة الفلطاضوءية بتوزر 1 التي ستدخل حيز الاستغلال سنة 2018.

2.5 التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

تمت بلورة مذكرة مرجعية تبرز واقع القطاع الطاقي وأهدافه وتوجهاته في آفاق 2030 وقد تم المصادقة عليها خلال مجلس وزاري في نوفمبر 2016 والتي انبثق منها المخطط الخماسي للفترة 2016-2020 و من أهم ما جاء في هذه الوثيقة من توجهات مستقبلية للقطاع :

تنشيط عمليات الإستكشاف والإستغلال: وذلك بتطوير وتنويع أنشطة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من خلال السماح لها بالإستثمار المباشر بحيز أهم في مجال البحث والاستكشاف والاستغلال داخل تونس وخارجها والحثّ على مزيد انجاز أشغال تقييمية وتطويرية وذلك بحث الشركات على تطوير المدّخرات التي لم تطوّر بعد وتحسين مردودية الحقول المنتجة حاليا بالرفع من نسب الإنتاجية والاستخراج والاستغلال الأمثل للحقول الهامشية من خلال وضع نظام جبائي ملائم والتشجيع على التطوير التكميلي والتنقيب على الغاز الطبيعي وإعداد دراسات بحث تخص أهداف جديدة وبالخصوص في المناطق غير المستكشفة.

مراجعة مجلة المحروقات: تحيين الإطار التشريعي قصد ملاءمته مع متطلبات التطور التكنولوجي لنشاط إستكشاف واستغلال الموارد الوطنية من المحروقات وخاصة منها المكامن غير التقليدية إن تأكد وجودها بالبلاد

تنويع مصادر التزويد بالغاز الطبيعي وتطوير طرق خزنه وذلك بانجاز دراسات جدوى فنية واقتصادية.

التوجهات الإستراتيجية المتعلقة بتكرير وخزن ونقل المواد البترولية : إنجاز برنامج إستثمار لصيانة وتأهيل وسائل إنتاج الشركة التونسية لصناعات التكرير وتدعيم طاقة الخزن المتوفرة لديها وتأمين سلامتها والزيادة في طاقة الخزن للمواد البترولية والارتقاء بها إلى مستوى مقبول ضمانا للتزويد.

تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء وذلك من خلال مواصلة تدعيم برنامج التجهيز بمحطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي وتعميق الدراسات التي تخص استعمال GNL لتحديد البنية التحتية للتزويد ووسائل التمويل والعمل على وضع الآليات اللازمة لبلوغ هدف 1 جيغاواط اظافي من الطاقات المتجددة في غضون 2020، واستهداف 3,8 جيغاواط سنة 2030 أي ما يعادل إنتاج 30% من الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجدّدة.

التوجهات الإستراتيجية في مجال التحكم في الطاقة : النهوض بالنّجاعة الطاقية بهدف التقليص في مؤشر الكثافة الطاقية الأولية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2015-2030 والتخفيض في استهلاك الطاقة الأولية بنسبة 17 % سنة 2020 وبنسبة 34% سنة 2030 ووضع الأطر القانونية والتحفيزية الملائمة لتطوير الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة

2017

البرنامج 2 : المناجم

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لسنة 2017

المسؤول عن البرنامج : السيّد الطيب اليحياوي

المكلّف بالملف :

السيّدة نجاح الشريف **السيد محمد قدري**

وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

ماي 2018

3 المحور الثالث : برنامج المناجم

رئيس البرنامج : السيد الطيب اليحياوي

3.1 التقديـــــم العـــام للبرنامج

هيكلة البرنامج

يتكون برنامج المناجم من:

أ- الإدارة العامة للمناجم

وهي الإدارة العامة الوحيدة ضمن هذا البرنامج.

ب- المؤسسات:

- الديوان الوطني للمناجم
- شركة فسفاط قفصة
- المجمع الكيميائي التونسي
- شركة جبل الجريصة

ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية) المؤسسة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة، بينما تتمتع كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

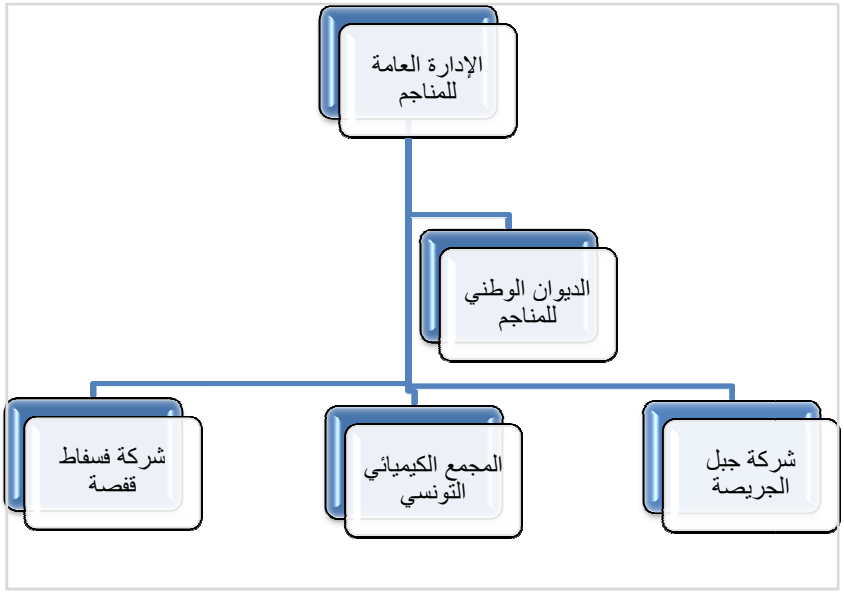

3.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف برنامج "المناجم"

في مجال الفسفاط :

خلال السنوات السبع الأخيرة، أدّت اعتصامات المعطّلين عن العمل من داخل وخارج الحوض المنجمي إلى تعطيل جلّ مراكز الإنتاج والنقل حيث لم يتجاوز المعدّل السنوي لإنتاج الفسفاط خلال هذه الفترة مستوى 39 % من حجم الإنتاج المسجّل سنة 2010، أي قرابة 3,2 مليون طنا سنويا مقارنة بطاقة إنتاج 8,1 مليون طنا، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في إطار دعم مجهود الدولة في إحداث مواطن شغل بالجهات المعنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته ومواصلة دعم التنمية الجهوية والأقطاب التكنولوجية والتنموية والهياكل العمومية وتدعيم إضافي لدور شركتي القطاع في إطار المسؤولية المجتمعية.

خلال سنة 2017، بلغ إنتاج الفسفاط مستوى **4,2 مليون طنا** مسجّلا بذلك :

- مقارنة بالتقديرات : تراجعا بـ 37 %
- مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 : زيادة بـ 13 %
- مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 (8,1 مليون طن) : تراجعا بـ 49 %

وتتمثل أهم الانجازات المتمثلة في استرجاع نسق إنتاج الفسفاط والرفع فيه في:

- **عودة جلّ المغاسل والمقاطع إلى النشاط بداية من أواخر سنة 2016 :**

شهدت سنة 2017 رجوع تدريجي لإنتاج جلّ المغاسل بالحوض المنجمي ما عدى مغسلة أمّ العرائس التي سجّلت توقفا بما يناهز ستة أشهر جرّاء الإعتصامات المتكررة لطالبي الشغل.

- **مشروع استغلال الفسفاط بأم الخشب بولاية قفصة:**

تقدّم الإنجاز :

- الدراسات الخصوصية : 98 %
- أشغال التهيئة : 76 %
- انجاز المغسلة و وحدة التعويم : 42 %
- انجاز حصالة الفسفاط الخام و خزن و وسق الفسفاط المرشح : 45 %
- التزود بالمياه الصناعية و حوض تخزين المياه الطينية : 25 %

رزنامة إنجاز ما تبقى من المشروع :

- نهاية التركيب و بداية التشغيل التجريبي للمغسلة : ماي 2019
- التشغيل الصناعي للمغسلة : جوان 2019
- الانطلاق الفعلي المتوقع للمشروع : بداية 2020

- **مشروع استغلال الفسفاط بالمكناسي بولاية سيدي بوزيد :**
  - تمّ اقتناء قرابة 90 % من الأراضي الخاصة بالمشروع بقيمة 10 م د.
  - تمّ إبرام صفقة مناولة استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط الخام في السنة،
  - تمّ الإعلان عن النتائج النهائية لانتداب 137 عونا المبرمجين لمرحلة مناولة شحن ونقل الفسفاط وذلك يوم 2 ماي 2017.
  - إشكاليات عقارية تتمثّل في رفض بعض الأهالي التفويت في الأراضي المخصصة لمصب الشوائب،
  - انطلاق المشروع مرتبط بتسوية وضعية الأراضي (50هكتار) التي على ملك عائلة الزوارع الرافضين التفويت في أرضيهم وعددهم 15 شخصا.

- **مشروع استغلال الفسفاط بتوزر-نفطة بولاية توزر:**
  - تم إبرام العقد مع مجمع مكاتب الدراسات SOFRECO و TECI بتاريخ 26 سبتمبر 2017
  - انجاز الدراسة : من أكتوبر 2017 إلى جوان 2019
  - إعداد و نشر كراسات الشروط لاقتناء الآليات و انجاز المنشآت : من مارس 2019 إلى جوان 2019
  - فرز و عرض الملفات على أنظار اللجنة العليا للصفاقات و إبرام العقود : ديسمبر 2019
  - من المؤمّل الدّخول حيّز الإنتاج : جانفي 2022.

- **مشروع استخراج الفسفاط بمنجم سراورتان بولاية الكاف:**

تبعا لقرارات جلسة عمل الوزارية بتاريخ 30 أفريل 2016، تمّ الشروع في إنجاز المرحلة الأولى من المشروع والمتمثلة في :

- نقلة المقر الاجتماعي : نقلة المقر الاجتماعي للشركة إلى مدينة الكاف منذ يوم 01 أكتوبر 2016.
- اختيار الموقع : تمّ إمضاء عقد شراء الأرض لإنشاء مخبر ومركز بحوث بمعتمدية الدهماني.
- الانتدابات : تمّ إنتداب 11 إطار خلال سنة 2017
- تنفيذ برنامج تكويني : في مختلف المؤسّسات القطاعية مثل شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي والديوان الوطني للمناجم وكذلك المؤسّسات الجامعية،

و تبعا لقرارات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 24 نوفمبر 2017 :

- تم إعداد كراس طلب عروض دولي لإنتقاء شريك استراتيجي لإنجاز مشروع تطوير منجم سراورتان في إطار الشراكة مع الدولة التونسية،

سيتم إحداث لجنة قيادة تضمّ مختلف الوزارات والهياكل المعنية لتذليل الصعوبات المتعلقة بالبنية التحتية ومتابعة مراحل الإنجاز،

- **إجراء دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته إلى حدود سنة 2030 :**

برمجت وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة إنجاز دراسة استراتجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته لتحديد المحاور الإستراتيجية لضمان استدامة وتطوير القطاع إلى حدود سنة 2030.

نظرا لطلب العروض الغير مجدي خلال سنة 2017، سيتم الإعلان عن طلب عروض

جديد خلال سنة 2018..

في مجال مشتقات الفسفاط :

وانخفضت مستويات إنتاج مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2017 إلى مستوى أقل من 45 % من الطاقة القصوى. حيث سجّل إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي مستوى قدره 762 ألف طنا وقد مثّل النقص في التزوّد بمادة الفسفاط العامل السلبي الأساسي على مستوى المجمّع الكيميائي التونسي حيث واصل للسنة السابعة على التوالي في تذبذب وتدني الإنتاج لكافة الوحدات ممّا أدى إلى الانخفاض المتواصل في نسق الإنتاج والتصدير.

ترتّب عن النقص في إنتاج الفسفاط تراجع حادّ بحوالي 63 % في صادرات مشتقات الفسفاط خلال سنة 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 مما انجرّ عنه فقدان القطاع لبعض الحرفاء الإستراتيجيين وخسارة تموقعه في بعض الأسواق العالمية لفائدة المنافسين كالمغرب وروسيا وليتوانيا والأردن والصين وغيرها والمنتجين الجدد مثل السعودية.

وقد حقق قطاع المناجم مداخيل سنوية (وقتية) قدّرت بحوالي **1 490 مليون دينار** سنة 2017 مسجّلا بذلك تحسّنا طفيفا قدره 2 % مقارنة بإنجازات سنة 2016 ولكن تبقى هذه الإنجازات بعيدة عن أرقام سنة 2010. وهذه المداخيل متأتية أساسا من مبيعات الفسفاط ومشتقاته (حامض فسفوري، ثاني فسفاط الأمونيا، ثلاثي الفسفاط الرفيع والفسفاط العلفي).

أمّا فيما يخص مشاريع قطاع مشتقات الفسفاط فتتمثل أهم الانجازات كما يلي:

مشروع المظيلة 2 :

يهدف المشروع إلى تدعيم مكانة تونس في السوق العالمية لثلاثي الفسفاط الرفيع والحامض الفسفوري.

- القسط 1 : نسبة الإنجاز : 99 %،
- القسط 2 : نسبة الإنجاز : 98 %
- القسط 3 : نسبة الإنجاز: 40 %،
- القسط 4 : نسبة الإنجاز: 42 %، تمّ إبرام العقد مع المقاول الصيني ECEC بمبلغ 120 مليون دينارا في 27 ديسمبر 2015 و بلغت نسبة الإنجاز 15 %.

من المؤمّل الدخول في طور التشغيل في جوان 2018 وقد شهد المشروع تأخيرا يقارب الثلاث سنوات جرّاء الإعتصامات المطالبة بالتشغيل وبعض الإشكاليات العقارية .

مشروع الحامض الفسفوري التقني:

يهدف هذا المشروع إلى تركيز وحدة جديدة لإنتاج الحامض الفسفوري المنقى بطاقة إنتاج 60 ألف طن في السنة و تمكين المجمع الكيميائي التونسي من تنويع المنتوج وإعطاء الحامض الفسفوري الخام قيمة مضافة عالية وبعث نسيج صناعي جديد بالمنطقة.

- تمّ انجاز دراسة سوق الحامض التقني خلال سنة 2016،
- تمّ إسناد صفقة دراسة المؤثرات البيئية إلى مكتب IEE،

- المشروع حاليا في طور تقييم العروض لعرضه على اللّجنة العليا للصفقات،
- دخول المشروع حيز الإنتاج : سنة 2020.

مشروع انجاز محطّة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي (Osmose Inverse) :

يتمثل المشروع انجاز محطّة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي بمدينة قابس بطاقة 50 ألف م3/اليوم قابلة للترفيع إلى 150 ألف م3 / اليوم.
ويهدف هذا المشروع للحفاظ على موارد المياه الجوفية بجهة قابس والحوض المنجمي وتحقيق الإكتفاء الذاتي لاستهلاك المياه الصناعية من مصادر غير تقليدية لكل من شركة فسفاط قفصة والمحمّع الكيميائي التونسي.

- تم اختيار مشروع انجاز محطة تحلية مياه البحر بطاقة 50 ألف م3 في اليوم في نطلق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص "PPP" ،
- تم تعيين لجنة من طرف رئاسة الحكومة لفرز عروض الترشحات وتقييم العروض لاختيار خبير ومكتب دراسات مختص لمتابعة انجاز المشروع.
- انطلاق الدراسات من طرف مكتب EVERSHEDS بداية من ديسمبر 2017
- تمّ اقتناء الأرض التي ستستغل لإنجاز المشروع.
- من جهة أخرى، و في انتظار انجاز محطة التحلية المبرمجة ، قام المجمع الكيميائي بإعلان طلب عروض خلال شهر جانفي لسنة 2017 لكراء وحدة لتحلية ماء البحر بطاقة 7000 م3 في اليوم لمدة 3 سنوات (في إنتظار قرار اللجنة المختصة)،

مشروع تحويل الوحدات الملوثة المرتبطة بإفراز الفسفوجيبس خارج مناطق العمران بقابس :

تقديم المشروع :

على إثر إنعقاد المجلس الوزاري المضيق بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 جوان 2017 تمّ العدول على فكرة نقل الفسفوجيبس عبر الأنابيب وتعويضها بفكرة إيقاف سكب هذه المادة في البحر وذلك بتفكيك الوحدات الملوثة الحالية المنتصبة بالمجمع الكميائي التونسي بقابس وإحداث وحدات صناعية جديدة مطابقة للمعايير الوطنية والدولية في السلامة البيئية بعيدة عن مناطق العمران وداخل حدود ولاية قابس وإعادة تأهيل المصب الحالي بشط السلام.

مراحل الإنجاز :

- إجراء الدراسات الجيولوجية والاجتماعية لمختلف المواقع الممكنة اعتمادا على مقاربة تشاركية : قبل 31 ديسمبر 2017،
- انجاز الدراسات الفنية والبيئية وإعداد ملفات طلبات العروض وإمضاء عقود الإنجاز : سنتان (2018-2019)
- انجاز وحدة الإنتاج الأولى (القسط الأوّل) : 2020-2021
- انجاز وحدة الإنتاج الثانية (القسط الثاني) :2022-2023
- انجاز وحدة الإنتاج الثالثة (القسط الثالث) :2024-2025

المتابعة :

تم اعداد كراس الشروط المتعلقة بحملة التنقيب المزمع القيام بها في المواقع المحتملة لتكديس الفسفوجيبس و هم :

- موقع شمال زملة البيضاء.(120 هكتار) لاحداث منطقة صناعية إلى جانب مكان صب الفسفوجيبس الذي تمت دراسته سابقا
- موقع السمايعة. (700 هكتار) لاحداث منطقة صناعية و مكان صب الفسفوجيبس
- موقع السفية. (3700 هكتار) لاحداث منطقة صناعية و مكان صب الفسفوجيبس
- الدراسة عقارية لتحديد صبغة الأراضي والمالكين : تمّ القيام بالإستشارة وتوجيه إشعار بطلبية إلى مكتب الدراسات المكلف (بصدد القيام بالدراسة)
- تمّ إصدار مقرر من رئاسة الحكومة بتاريخ 31 أكتوبر 2017 بتكوين لجنة قيادة وطنية التنفيذ : مرتبط بتحديد المنطقة التي ستحتضن الوحدات

مشروع غلق مصنع السياب « Ex SIAPE » :

تمّ الاتفاق مع الأطراف الاجتماعية على المحافظة على مواطن الشغل المكتسبة وتأهيل منطقة المصنع وبعث أنشطة غير ملوثة :

- تركيز وحدة إنتاج سماد SSP بعد موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات البيئية لوحدة SSP،
- إنشاء مركز بحوث لتثمين الحامض الفسفوري
- إنشاء ورشات صيانة متعدّدة الاختصاصات وغيرها من الأنشطة التي تمكّن من استيعاب 448 من أعوان وإطارات شركة السياب.

كما تمّ الاتفاق مع المجتمع المدني بصفاقس على التخفيض تدريجيا في نسبة تشغيل مصنع صفاقس وتوقيف الوحدات الملوثة في نهاية سنة 2017 نظرا لارتباط المجمع الكيميائي التونسي بتعهّدات تجارية في مادّة ثلاثي الفسفاط الرفيع.

كما تمّ الاتفاق مع أعضاء مجلس النواب على تجميد كل القرارات والاستثمارات (طلبات العروض والاستشارات) المتعلقة بالأنشطة الملوثة.

في مجال التأهيل البيئي :

برنامج التأهيل البيئي لوحدات الإنتاج :

أهداف البرنامج :

- التحكّم في الإفرازات الغازية والسائلة والصلبة وذلك بتأهيل وحدات الإنتاج بالجهة،
- تحسين نوعية الهواء بالحد من الإنبعاثات الغازية حسب المواصفات الوطنية والعالمية،
- التحكّم في مؤثرات مادة الفسفوجيبس على الحيط،
- التأهيل البيئي للمحيط البحري المحاذي لمصانع المجمّع الكيميائي التونسي بقابس،
- المحافظة على الموارد المائية،

مكوّنات البرنامج :

- مشاريع تعنى بإعادة التأهيل البيئي لوحدات إنتاج المجمع الكيميائي التونسي بهدف الحدّ من الإنبعاثات الغازية والسائلة والصلبة،
- مشاريع تعنى بالمحافظة على الموارد المائية بالجهة .
- الحدّ من التلوّث البحري الناجم عن سكب الفسفوجيبس في خليج .

تقدّم الإنجاز :

بالنسبة لجهة قابس، فإنّه من المحتمل الإنتهاء من الأشغال في مشروعي الحد من انبعاث الأمونيا بوحدتي الداب (شهر مارس 2018 بالنسبة لـ DAP B وشهر سبتمبر 2018 بالنسبة لـ DAP A) ومشروع الحد من انبعاث غازات NO_X بوحدة الحامض النتريكي خلال شهر أفريل 2018
أما بالنسبة لمشاريع التأهيل البيئي بكل من الصخيرة والمظيلة، فقد تأخّر إبرام عقد مشروع تأهيل وحدات الحامض الكبريتي من الإمتصاص العادي إلى الإمتصاص المضاعف لعدم موافقة اللّجنة العليا للمراقبة والتدقيق في الصفقات العمومية على إقتراح المجمّع بإسناد الصفقة.

في مجال الانتدابات :

تنفيذا لقرارات المجالس الوزارية المنعقدة في شهر ماي 2015 حول مسيرة التنمية بولاية قفصة وفي شهر جوان 2016 حول مسيرة التنمية بولاية قابس والتي أفرزت :

انتداب 727 إطارا :

- 261 بشركة فسفاط قفصة : تمّ الإعلان على النتائج النهائية يوم 26 جويلية 2016،
- 346 بالمجمع الكيميائي التونسي : تمّ الإعلان على النتائج النهائية يوم 4 فيفري 2017،
- 120 بشركة البيئة بقابس، في طور إجراء الإمتحانات : تمّ الإعلان على النتائج النهائية يوم 10 سبتمبر 2016،

كما أفرزت هذه المجالس إلى انتداب 2 973 عونا :

- 1700 بشركة فسفاط قفصة : تمّ البدء في الإعلان عن نتائج الإختبارات الكتابية منذ 4 نوفمبر 2017 وذلك على دفعات تمتد إلى بداية سنة 2018،
- 1073 بالمجمع الكيميائي التونسي : في إنتظار دراسة حاجيات جهة صفاقس بإعتبار وضعية المصنع بالجهة إثر قرار السيد رئيس الحكومة بتاريخ 20 أفريل 2017 الداعي إلى تفكيك الوحدات الملوّثة،
- 150 بشركة البيئة بقابس، تمّ انتدابهم في جويلية 2016،
- 50 بشركة الصيانة بقابس، تمّ انتدابهم يوم 15 اوت 2016،

في مجال المسؤولية المجتمعية ودفع المبادرة الفردية :

أمضت شركتا القطاع على ميثاق الأمم المتّحدة للمسؤولية المجتمعية للمؤسّسات الذي يهدف بالأساس إلى الأخذ بعين الإعتبار البعدين البيئي والمجتمعي إلى جانب البعد الإقتصادي.

❖ بالنسبة لشركة فسفاط قفصة :

- رصدت الشركة مبلغ 60 مليون دينار للفترة 2014-2016
- تمّ صرف مبلغ يناهز 20 مليون دينار في تمويل اقتناء بعض المعدّات والتجهيزات لفائدة المصالح والإدارات الجهوية وذلك بالتنسيق مع المجلس الجهوي لولاية قفصة.
- سيتمّ نهج مبدأ تشريك الأهالي لإضفاء مزيدا من الشفافية على صرف مبالغ المسؤولية المجتمعية،
- سيتمّ إحداث مجالس محلية تساهم في اختيار المشاريع ومتابعة تنفيذها،
- تمّ رصد مبلغ 25 مليون دينارا توزّع على مختلف المعتمديات مع إعطاء الأولوية لفائدة مناطق الحوض المنجمي،
  وتمّ رصد مبلغ 15 مليون دينارا للمساهمة في التشجيع على المبادرات الفردية وتركيز مشاريع صغرى ومتوسّطة،
- يجري حاليا إبرام اتفاقيات مع بنك التضامن وبنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة وشركة فسفاط قفصة لتمويل 1000 مشروع على مدى سنتين.

❖ المجمّع الكيميائي التونسي :

- رصد المجمّع الكيميائي التونسي مبلغ 6 مليون دينار سنويا لدعم المسؤولية المجتمعية لفائدة جهات قابس، صفاقس وقفصة بالتنسيق مع السلط الجهوية،
- تمّ صرف قرابة 4 مليون دينار خلال سنة 2017،
- تمّ برمجة مبلغ قيمته 4,9 مليون دينار في إطار المشؤولية المجتمعية لسنة 2018،
- بصدد إعداد طلب عروض لإستقدام مكتب دراسات لمرافقة المجمع الكيميائي التونسي لإدراج وهيكلة المسؤولية المجتمعية بالمجمّع وذلك بتمويل من AFD.

في مجال المواد غير الفسفاطية

❖ **الحديد**

يتواصل استغلال الحديد بمنجمي الجريصة وتمرة بإنتاج جملي بلغ 205 ألف طن سنة 2017 أي في حدود ما تم انجازه سنة 2016 مسجلا تراجعا في الكميات المنتجة خلال الفترة 2013-2015 ويعود هذا التراجع بالأساس إلى النقص في طلب مادة أكسيد الحديد من طرف شركات الاسمنت.

في إطار تنمية وتطوير استغلال الحديد بشركة جبل الجريصة قامت الوزارة بدعوة شركة جبل الجريصة لإعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية لاستغلال بقية خامات الحديد وإنجاز دراسة امكانية تركيز كسارة للحصى لانتاج الحصى في إطار تعويض الخسائر المتأتية من توقف تصدير كربونات الحديد.

أما بالنسبة لمشروع حميمة المعطل منذ 2011، فقد تمّت دعوة شركة جبل الجريصة لاستخراج الحديد من منجم حميمة عن طريق المناولة.

وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها شركة جبل الجريصة في الإشكاليات التالية :

- توقف التصدير كربونات الحديد إلى الحريف الرئيسي سيبالكو SIBELCO منذ شهر مارس 2015،

تقلص المبيعات المحلية من أكسيد الحديد لتراجع الطلب المحلي من طرف وحدات الاسمنت،

- النفاد التدريجي لمدخرات الحديد القابلة للاستغلال التي لا تتعدى 500 ألف طن وتدني نسبة التمعدن في الحديد،

- ارتفاع نسبة الرطوبة في خام الحديد بالنسبة لمنجم تمرة.

❖ الأملاح

تنشط خلال سنة 2017 (9) شركات في قطاع الأملاح في إطار (13) امتياز استغلال بكل من ولايات توزر وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس ومدنين.

سجل إنتاج الأملاح المتمثلة بالأساس في مادة كلورير الصديوم مستوى 1.4 مليون طن خلال سنة 2017، مقابل 1,34 مليون طن سنة 2016 أي بتحسن بنسبة 4.2 %. أما المبيعات فبلغت 1.2 مليون طن منها 1 مليون موجه للتصدير و 200 ألف طن مبيعات محلية.

إلا أن هذا القطاع لم يسجل التحسن المرقب وذلك بسبب تراجع الطلب على الأملاح لإذابة الجليد بسبب ارتفاع درجات الحرارة سنة 2017 من جهة وعدم دخول بعض امتيازات الاستغلال في الانتاج الفعلي (امتياز استغلال سبخة المهبل بولاية مدنين).

أما بالنسبة لمادة سلفات الصديوم المستخرجة من سبخة أم الخيالات بولاية تطاوين فبلغ الإنتاج سنة 2017 مستوى 30 ألف طن .

❖ الجبس

يشهد قطاع الجبس نسقا تصاعديا في حجم الإنتاج والمبيعات والتصدير من سنة إلى أخرى حيث تطور الإنتاج إلى مليون طن سنة 2017 منها 600 ألف طن من الجبس المصنع (plâtre) مقابل 900 ألف طن سنة 2016

في مجال البنية التحتية الجيولوجية :

يواصل الديوان الوطني للمناجم القيام بالمسح الجيولوجي الأساسي وطرق البحث الغير المباشرة كالمسح الجيوفيزيائي والجيوكيميائي ويجري إنجاز مشروع بناء مركز للمعلومات الجيولوجية والمنجمية لتوفيرها للمستثمرين بطريقة رقمية وحديثة.

مشروع بناء مركز الاعلامية: تمّ إسناد الصفقة إلى الشركة التونسية للإنشاء " Tunisie Construction" بعد مصادقة اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية وتم الإنتهاء من أشغال البناء والاستلام الوقتي في سبتمبر 2017.

في مجال السندات المنجمية :

اجتمعت اللجنة الاستشارية للمناجم خلال سنة 2017 في مناسبتين : 12 جوان و 18 أكتوبر للنظر في 31 مطلب لتأسيس رخص بحث ووضعية (10) امتيازات استغلال وأبدت اللجنة الاستشارية للمناجم رأيها بـ :

- الموافقة لـتأسيس 18 رخصة بحث جديدة،
- سحب 5 امتيازات استغلال.

❖ رخص البحث

بلغ عدد رخص البحث إلى موفى شهر نوفمبر2017 : 61 رخصة بحث مقابل 64 رخصة من نفس الفترة سنة 2016.

وتميزت سنة 2017 بتأسيس سبعة (7) رخص بحث عن المواد المعدنية من المجموعة السادسة منها (5) رخص عن مادة الرمل السيليسي بولايتي القيروان وزغوان و(1) عن مادة كربونات الكلسيوم بولاية سيدي بوزيد و(1) عن مادة البانتونيت بولاية قفصة.

❖ امتيازات الاستغلال

بلغ عدد امتيازات الاستغلال إلى موفى شهر نوفمبر 2017 : 55 امتياز مقابل 53 امتياز خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

واتسمت سنة 2017 بإسناد (7) امتيازات استغلال جديدة منها (5) لمادتي الرصاص والزنك بعد غلق آخر مناجم لرصاص والزنك سنة 2005 وهي:

- امتياز "جبل بوجابر" بولاية الكاف،
- امتياز "فج الهدوم" بولايتي باجة وسليانة،
- امتياز كبوش" بولاية الكاف،
- امتياز بوكحيل" بولاية سليانة،
- امتياز "سيدي دريس" بولاية بنزرت.

كما تم تأسيس امتياز استغلال للأملاح "سبخة المشيقيق" بولاية سيدي بوزيد وامتياز استغلال لمادة الفسفاط بـ "بئر العفو" بولاية الكاف.

❖ **ملف المشاريع المعطلة:**

تم عرض وضعية المشاريع المعطلة (0 1) امتياز ات ستغلال على اللجنة الاستشارية للمناجم التي أبدت رأيها بسحب 5 امتيازات استغلال لمادة الجبس الذين لم يتمكنوا من تطوير مشاريعهم بالرغم من إمهالهم في عدة مناسبات تتوزع إلى 4 امتيازات بولاية

تطاوين و امتياز واحد بولاية زغوان وصدرت قرارات الإلغاء بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

في مجال التشريع المنجمي :

- تم إعداد مشروع لملائمة مجلة المناجم مع الفصل 13 من الدستور،
- تم إعداد مشروع أولي لمراجعة مجلة المناجم طبقا للدستور الجديد.
- ملف اتفاقية لزمة إشغال واستغلال الملك العمومي البحري لسنة 1949 بين الدولة وشركة كوتيزال: تم تقييم إعداد مشروع قانون لفتح آجال جديدة للانخراط في مجلة المناجم.

في مجال حوكمة القطاع :

- تمت المشاركة في إعداد موقع البيانات المفتوحة Open Data، ويجري تحيين المعطيات دوريا،
- تم نشر الإحصائيات الشهرية والسنوية للإنتاج والمبيعات و المعلومات الخاصة بالسندات المنجمية خاصة منها كراس الشروط المتعلق بتعهدات الإنتاج والاستثمار،
- بصدد إنشاء موقع إلكتروني رسمي لوزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة،
- الشروع في إحداث خلايا الحوكمة الرشيدة بمؤسسات القطاع.
- تمّ إنشاء صفحة رسمية داخل شبكة التواصل الإجتماعي خاصّة بالوزارة،
- بصدد القيام بعملية جرد للوثائق التي سيقع نشرها في إطار خطة عمل الحكومة المفتوحة 2016-2018

وتتمثل الإستراتيجية الحالية لتنمية القطاع المنجمي في :

قطاع الفسفاط ومشتقاته

- تحسين نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته وذلك من خلال :
  - تهيئة المناخ الإجتماعي العام وذلك بالمضي قدما نحو إرساء مسؤولية مجتمعية بشركات القطاع ودفع المبادرة الفردية ومزيد تشريك نواب الشعب بالجهة والأطراف الإجتماعية والمجتمع المدني للمساهمة في السيطرة الإستباقية على الإحتجاجات والإعتصامات،
  - تعزيز الموارد البشرية لشركتي القطاع وذلك بالتسريع في إنجاز إنتدابات (2 773 عون بكل من شركتي القطاع (1700 بشركة فسفاط قفصة و1073 بالمجمّع الكيميائي التونسي)،
  - التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى أهمها مشروع فسفاط أم الخشب والمكناسي وتوزر نفطة، ومصنع المظيلة 2 لإنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفيع،
  - تدعيم نقل الفسفاط بالسكة الحديدية وبالشاحنات،
  - تأمين مراكز الإستخراج والإنتاج والنقل والتحويل،
  - إنجاز دراسة إستراتجية قطاع الفسفاط ومشتقاته إلى غضون سنة 2030.
- الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط :
  - وضع سياسة للتأقلم مع تردّي الطلب العالمي لأهم المستهلكين للمواد الفسفاطية،
  - التسريع في إنجاز مشاريع قطاع مشتقات الفسفاط،
- مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي :

- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع انجاز مشاريع التأهيل البيئي،
- المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي وقابس وصفاقس وذلك بالتسريع في إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر،
- التسريع في إنجاز مشروع تحويل الوحدات الملوثة المرتبطة بإفراز الفسفوجيبس خارج مناطق العمران بقابس
- التسريع في إنجاز مشروع إخراج المغاسل الفسفاط خارج مناطق العمران بالحوض المنجمي.

قطاع المواد غير الفسفاطية

- استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أو تونسيين وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسية الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن المواد المعدنية بالبلاد.
- العمل على تثمين المواد المنجمية وإعطائها قيمة مضافة وخاصة منها المواد الانشائية والصخور الصناعية والأملاح على غرار "شط الجريد".
- وضع إستراتجية مستقبلية لترشيد قطاع المناجم في إطار دراسة تم برمجتها خلال سنة 2018.
- مراجعة مجلة المناجم للمواد المنجمية في إطار تأهيل القطاع وإرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد.

3.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

3.3.1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان النفقات	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات تصرف	**5 832**	**5 770**	**62**	**98,9**
تأجير (الوزارة)	260	198	62	**76**
وسائل مصالح (الديوان الوطني للمناجم)	601	601	0	**100**
منح التأجير (الديوان الوطني للمناجم)	4 971	4 971	0	**100**
نفقات تنمية	**1 471**	**1 471**	0	**100**
تمويل عمومي (الديوان الوطني للمناجم)	1471	1 471	0	**100**
المجموع العام:	**7 303**	**7 241**	**62**	**99.1**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج المناجم لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

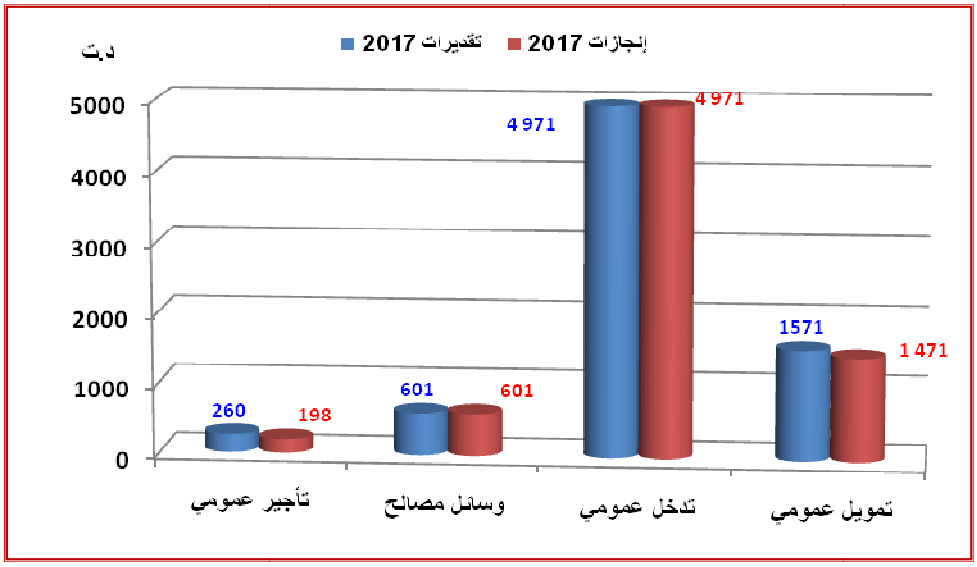

3.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 102: دعم منظومة الفسفاط

تقديم الهدف : يندرج هذا الهدف في إطار التأقلم مع متغيرات السوق العالمية مع احتداد السباق للزيادة في الطاقة الانتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس في ظرفية عالمية وإقليمية ووطنية مضطربة تسودها الغموض في كيفية تطوّر السوق العالمية للفسفاط ومشتقاته وذلك بتسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع من حجم الانتاج وتأمينه بانجاز مشاريع جديدة مثل مشروع توزر-نفطة ومشروع المكناسي مما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشغيل بهذه المناطق من جهة ويدعم مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة من جهة أخرى.

الهدف 102: دعم منظومة الفسفاط	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.0.2 الرفع من انتاج الفسفاط	م طن	6.5	3,663	56	6.5	4,15	64
	المؤشر 2.1.0.2 الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط	م د	2 150	1 220	57	2 150	1 155	54
	المؤشر 3.1.0.2 مشاريع التأهيل البيئي	م د	46	10	22	39	12	31

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

المؤشر 1.1.0.2 : الرفع من انتاج الفسفاط

سجل انتاج الفسفاط خلال سنة 2017 حوالي 4,15 مليون طن مقابل 6.5 مليون طن كتقديرات أي بتراجع يقدر بـ 37 % مسجلا زيادة قدرها 13 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وبالرغم من التحسن في نسق الانتاج، فإن شركة فسفاط قفصة لم تتمكن من الرجوع إلى النسق العادي نتيجة :

- تواصل التحرّكات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلّقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشراب خاصة في الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2017،
- تراجع قدرة الشركة الوطنية للنقل الحديدي والتي لم تعد بإمكانها نقل أكثر من 4 قطارات في اليوم عوضا عن 14 قطارا في اليوم من حاجيات مصانع التحويل،
- تدن نشاط الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية.

المؤشر 2.1.0.2 : الرفع من تصدير الفسفاط

ترتّب عن النقص في إنتاج الفسفاط تراجع حادّ بحوالي 63 % في صادرات مشتقات الفسفاط خلال سنة 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 مما انجرّ عنه :

- عدم قدرة المجمع الكيمائي التونسي على الإستجابة للتعّهدات المبرمة مع حرفائه ومزوّديه بالأسواق العالمية للمواد الفسفاطية،
- تدنّي الترتيب العالمي للمجمّع وتأخّره في إنجاز المشاريع،
- تهديد ديمومة القطاع وتموقعه في الأسواق العالمية،
- عدم القدرة على الحفاظ على أمننا الفلاحي والغذائي حيث يوفر المجمع الكيميائي سنويا ما قيمته 260 مليون دينار من الأسمدة الأساسية يضعها على ذمّة الفلاحة الوطنية وبصيغة مدعّمة،
- فقدان القطاع لبعض الحرفاء الإستراتيجيين وخسارة تموقعه في بعض الأسواق العالمية لفائدة المنافسين كالمغرب وروسيا وليتوانيا والأردن والصين وغيرها والمنتجين الجدد مثل السعودية.

المؤشر 3.1.0.2 : مشاريع التأهيل البيئي

خلال سنة 2017، بلغت الميزانية المنجزة للاستثمارات في المجال البيئي حوالي 12 مليون دينار أي قرابة 31 % من جملة الميزانية المبرمجة لهذه السنة وذلك بسبب تواصل الاضطرابات الاجتماعية سواء بالحوض المنجمي أو بالمناطق المحاذية لمختلف مصانع المجمّع الكيميائي التونسي ويتضح ذلك خاصة في تعطّل مشروع الحدّ من التلوّث البحري الناجم عن سكب الفسفوجيبس في خليج قابس بسبب الإشكاليات الإجتماعية والتجاذبات بين مختلف مكوّنات المجتمع المدني بقابس.

الهدف 202: توفير البنية الجيولوجية التحتية

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في إنجاز المسح الجيولوجي الأساسي للبلاد التونسية واستكشاف المكامن المعدنية من خلال الطرق الغير مباشرة باعتماد تقنيات الجيوفيزياء والجيوكيمياء وتخزين المعلومات ببنك المعطيات الجيولوجية والمنجمية بطريقة رقمية لوضعها على ذمة العموم والمستثمرين قصد استحثاث الاستثمار في عديد المجالات كالبحث المنجمي والمقاطع والمشاريع الكبرى والبحث العلمي...

الهدف 202: توفير البنية الجيولوجية التحتية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2016 (1)/(2)
	المؤشر 1.2.0.2 نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	81	81	98.78	82.5	82	99.39
	المؤشر 2.2.0.2 عدد المكامن الواعدة التي تمت دراستها	عدد	2	2	100	2	2	100
	المؤشر 3.2.0.2 رقمنة الخرائط والبيانات	عدد	35	29	83	27	17	63

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية لكامل البلاد التونسية نسبة 82 % على أن تتطور هذه النسبة لتبلغ 88 % إلى حدود سنة 2020.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف توفير البنية الجيولوجية التحتية لسنة 2017

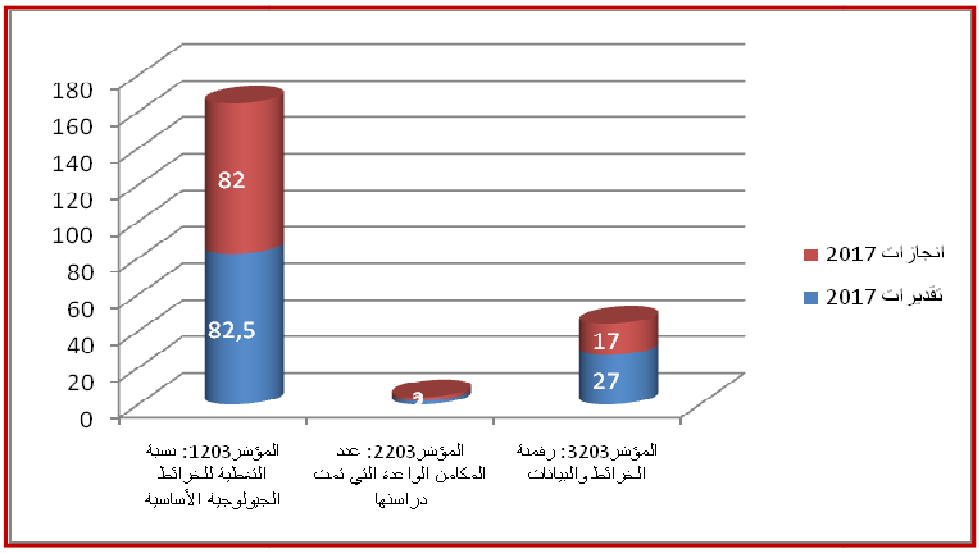

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

المؤشر 1.2.02 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

بلغت نسبة إنجاز مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية 81.4 % وذلك بالانتهاء من إنجاز (5) خرائط جيولوجية جديدة وهي "محملة" و"وادي صولة" و"تونس" و"سبخة شط النوال" و "الحشيشينة" و" وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 149 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 سنة 2017 مقابل 148 سنة 2016 من مجموع 183 خريطة.

المؤشر 2.2.0.2 : عدد المكامن الواعدة التي تم دراستها

تم إنجاز دراسة المكامن المبرمجة وهي اثنان (02) أي بنسبة إنجاز 100 %. وتهم هاتين الدراستين:

- مكمن حلق الجمل - جبل أم عافية
- مكمن جبل الكريسة - بن قبلية بولاية القصرين

المؤشر 3.2.0.2 : رقمنة الخرائط والبيانات

بلغ عدد الخرائط والبيانات التي تم رقمنتها 17 خريطة سنة 2017 مقابل 27 كتقديرات أي بنسبة إنجاز 63 %.

الهدف 303: تشجيع بعث المشاريع المنجمية

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في تشجيع المستثمرين أجانب أو تونسيين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح جبس، كربونات الكلسيوم، رمل سيليسي) في إطار رخص بحث منجمية تسند طبقا لمجلة المناجم لسنة 2003 والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية لتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية وكذلك دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية الواعدة قصد تشجيع المستثمرين على بعث مشاريع بالجهات الداخلية ذات الأولوية.

الهدف 303: تشجيع بعث المشاريع	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.3.0.2 عدد الدراسات المعمقة للمواد الإنشائية	عدد	4	4	100	4	4	100
	المؤشر 2.3.0.2 عدد اجتماعات اللجنة الاستشارية للمناجم	عدد	3	4	133	4	2	50
	المؤشر 3.3.0.2 عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	4	1	25	6	7	116

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف تشجيع بعث المشاريع لسنة 2017

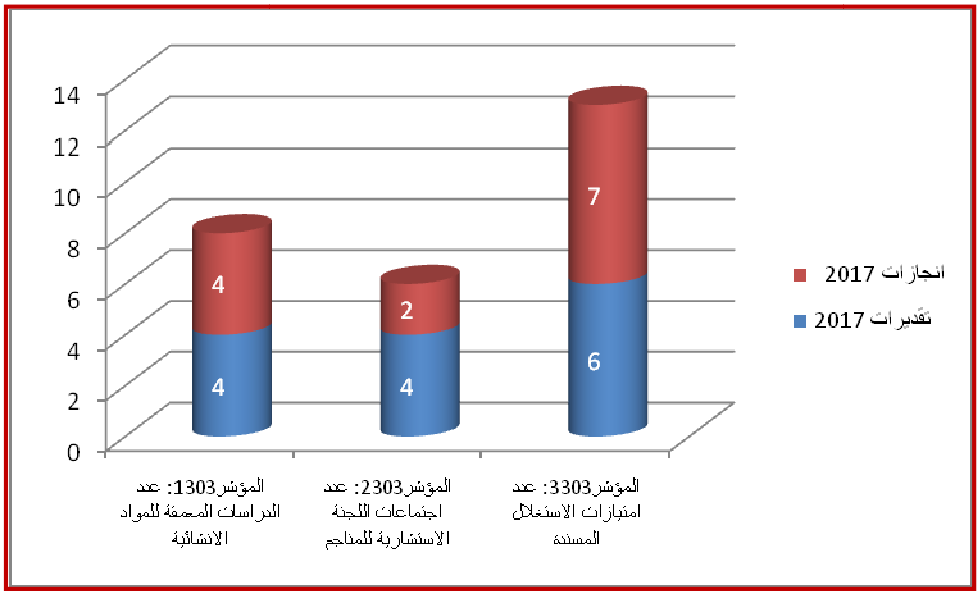

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

المؤشر 1.3.2 : عدد الدراسات المعمقة للمواد الانشائية

تم إنجاز (4) دراسات معمقة للمواد الانشائية أي بنسبة 100%. وتتمثل هذه الدراسات كما يلي :

- مكمن كربونات الكلسيوم بجبل بني مسعود بولاية قابس
- مكمن الطين النوميدي لمنطقة نفزة- عين دراهم بولايات باجة وجندوبة
- مكمن الرمل السيليسي بقلعة الرحوي بسيدي ناجي بولاية زغوان
- مكمن الرمل السيليسي بزقطون بصوف بولاية زغوان

المؤشر 2.3.2 : عدد اجتماعات اللجنة الاستشارية للمناجم

انعقدت اللجنة الاستشارية للمناجم خلال سنة 2016 في مناسبتين (2) أي بنسبة 50 % مقارنة بما هو مبرمج.

المؤشر 3.3.2 : عدد امتيازات الاستغلال المسندة

تم خلال سنة 2017 تأسيس (7) امتياز ات استغلال منها (5) امتيازات استغلال لمادتي الرصاص والزنك بولايات بنزرت وسليانة والكاف و امتياز استغلال واحد للفسفاط بولاية الكاف وامتياز استغلال واحد للأملاح . بولاية سيدي بوزيد.

3.4 التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

3.4.1 أهم الإشكاليات والنقائص

❖ **الانتدابات :**

نقص في عدد الإطارات بالنسبة للديوان الوطني للمناجم وخاصة للإدارة العامة للمناجم جراء إحالة عدد هام من الأعوان على التقاعد دون تعويضهم حيث لا يتجاوز العدد الحالي 33 % من الهيكل التنظيمي مما أثر على مردودية الإدارة نظرا للنقص في عديد الاختصاصات كالقانون والإحصائيات علاوة على عدم القيام بالمراقبة الفنية اللازمة لنشاط السندات المنجمية التي بلغت 119 سند منجمي سنة 2016.

❖ **الفسفاط:**

- لايزال قطاع الفسفاط مرتبطا بعوامل وطنية من إضطرابات متكررة خاصّة بالحوض المنجمي وتأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية المتواصلة إلى حدّ الآن،
- إشكال الماء في الحوض المنجمي ومصانع التحويل: يمثل هذا الإشكال عائقا كبيرا في استمرارية نشاط المغاسل ومصانع التحويل،

- صعوبات نقل الفسفاط الخام من مراكز الاستخراج إلى مراكز الانتاج عن طريق الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية وعدم قدرة الشركة الوطنية للسكك الحديدية على الايفاء بتعهداتها لنقل الفسفاط التجاري من المغاسل إلى مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة وصفاقس حيث لم يتجاوز المعدّل اليومي 4 قطارات خلال سنة 2017 مقابل 14 قطار في سنة 2010،
- الاضطرابات الاجتماعية والاعتصامات التي تسببت منذ سنة 2011 في تذبذب إنتاج قطاع الفسفاط ومشتقاته خاصة بالحوض المنجمي والتي أوقفت بصفة متكررة نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية وبالشاحنات نتيجة غلق الطرق والسكك الحديدية الرابطة داخل مدن الحوض المنجمي والرابطة بين هذه المدن ومصانع التحويل مما انجر عنه التخفيض الإجباري في وتيرة إنتاج جل مصانع المجمع الكيميائي التونسي إلى حد توقف بعض وحداته في عديد الفترات بسبب نفاذ مخزون الفسفاط.
- وضعية جهاز الانتاج في الحوض المنجمي: تراجع طاقة وحدات الانتاج الحالية (المغاسل) بشركة فسفاط قفصة إلى 6.5 مليون طن مقابل 8 مليون طن سنة 2010 نتيجة التقادم وعدم انجاز برنامج تأهيل المغاسل خلال الفترة 2011-2016 .
- تعطل عديد المشاريع الكبرى التي من شأنها تطوير إنتاج الفسفاط ومشتقاته.
- نفاذ مخزون الفسفاط التجاري قرب المغاسل بالحوض المنجمي و الموجّه إلى مصانع التحويل،
- المشاكل البيئية بمصانع التحويل والمتمثلة بالأساس في التلوث البحري الناجم عن مادة الفوسفوجبس والمياه الحمضية المحملة بالفليور والتلوث الهوائي المتمثل في غازات أكسيد الكبريت والفليور والأمونياك والروائح الكريهة.

❖ **المواد غير الفسفاطية:**

- تراجع البحث المنجمي،
- المشاريع المعطلة منها امتياز استغلال لمادة البارتين و(9) لمادة الجبس كائنة بولاية تطاوين نظرا لصعوبات في التمويل أو للإشكاليات العقارية،
- الإشكال المطروح منذ صدور الدستور الجديد والمتعلق بملائمة مجلة المناجم مع الفصل 13،
- عدم تثمين المواد الإنشائية والصخور الصناعية.

3.4.2 التدابير والأنشطة لتحسين الأداء

وتتمثل أهم التدابير والأنشطة لتحسين الأداء كالتالي:

أ. **الانتدابات**

تعزيز الإدارة العامة بالإطارات في عديد الاختصاصات كالجيولوجيا والمناجم والقانون لمسك مصلحة التشريع المنجمي والإحصائيات وتكثيف دور الرقابة على السندات المنجمية.

ب. **الأنشطة**

❖ **الرفع من انتاج الفسفاط**

- ✓ تهيئة المناخ الإجتماعي العام ومزيد تشريك نواب الشعب بالجهة والأطراف الإجتماعية والمجتمع المدني للمساهمة في السيطرة الإستباقية على الإحتجاجات والإعتصامات،
  - تمّ الإعلان على النتائج النهائية لانتداب 346 إطار بالمجمع الكيميائي التونسي وذلك يوم 4 فيفري 2017،
  - إجراء الإنتدابات المبرمجة خلال الفترة 2016-2017على مبدأ المناظرة قصد المساواة بين جميع الأطراف المعنية،
    - 1700 بشركة فسفاط قفصة : تمّ البدء في الإعلان عن نتائج الإختبارات الكتابية منذ 4 نوفمبر 2017 وذلك على دفعات تمتد إلى بداية سنة 2018،
    - 1073 بالمجمع الكيميائي التونسي : في إنتظار دراسة حاجيات جهة صفاقس بإعتبار وضعية المصنع بالجهة إثر قرار السيد رئيس الحكومة بتاريخ 20 أفريل 2017 الداعي إلى تفكيك الوحدات الملوّثة،
- ✓ هيكلة المسؤولية المجتمعية بكل من شركة فسفاط قفصة والمجمّع الكيميائي التونسي وإعادة توجيه مشاريع المسؤولية المجتمعية،
- ✓ العمل على تركيز المشاريع الكبرى لإنتاج الفسفاط والتسريع في إنجازها :
  - مشروع أم الخشب
  - مشروع استغلال الفسفاط بمكمن المكناسي بولاية سيدي بوزيد
  - مشروع توزر نفطة
- ✓ تدعيم نقل الفسفاط :
  - تدعيم نقل الفسفاط التجاري بالسكة الحديدية
  - تدعيم وسائل النقل لشركة نقل المواد المنجمية STTPM وذلك بتمكين الشركة من الدعم المادي لإنجاز استثماراتها،
- ✓ متابعة تنفيذ استثمارات الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
- ✓ إيجاد حلول لتفعيل نشاط شركات البيئة والغراسة والبستنة
- ✓ دعوة الوزارات المكلفة بالأمن والعدل إلى العمل على تأمين مراكز الإستخراج والإنتاج والنقل والتحويل. وذلك بمواصلة تنفيذ الأمر الرئاسي عدد 90 لسنة 2017 المؤرّخ في 3 جويلية 2017 والمتعلق بإعلان بعض مواقع الإنتاج والمنشآت الحساسة والحيوية بقطاعي الطاقة والمناجم مناطق عسكرية محجرة.

❖ **الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط**

- ✓ إنجاز دراسة إستراتجية قطاع الفسفاط ومشتقاته إلى غضون سنة 2030 قصد تحديد مستقبل القطاع وإنجاز مشاريع شراكة مع القطاع الخاص (الدراسة مازالت في مرحلة التقييم)،
- ✓ إنشاء ميناء صناعي بالصخيرة لتوريد الكبريت والأمونيا وتصدير كل المواد الصلبة والسائلة (في طور إنجاز الدراسات الأوّلية للمشروع)،
- ✓ من المؤمّل دخول مصنع المظيلة 2 لإنتاج الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع في طور التشغيل خلال شهر جوان 2018،

- ✓ إنجاز وحدة متكاملة لإنتاج الحامض الفسفوري التقني الغذائي " Acide Technique / Alimentaire" بطاقة إنتاج 60.000 طن P_2O_5 في السنة،
- ✓ إنجاز مشروع استرجاع وتثمين مادة الفليور من وحدات إنتاج وتركيز الحامض الفسفوري بمصانع المجمّع الكيميائي التونسي.

❖ **مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي**

- ✓ التسريع في تنفيذ برنامج مشاريع التأهيل البيئي

التسريع في إنجاز مشروع تحويل الوحدات الملوّثة المرتبطة بإفرازات مادة الفسفوجيبس خارج مناطق العمران بقابس وفق البرنامج الذي حدّده المجلس الوزاري المضيق المنعقد بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 جوان 2017 القاضي بالتخلص من التلوث البحري وإيقاف سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر بقابس،

- ✓ مواصلة تأهيل المصانع التحويلية القديمة للحد من الإفرازات الغازية
- ✓ غلق الوحدات الملوّثة لمصنع السياب بصفاقس،
- ✓ المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي، قابس وصفاقس :

- انجاز محطّة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي بمدينة قابس بطاقة 50 ألف م3/اليوم قابلة للترفيع إلى 150 ألف م3 في اليوم لتزويد مغاسل الحوض المنجمي ومصانع التحويل بالمياه الصناعية اللازمة.
- مشروع إعادة استعمال المياه المالحة الناتجة عن محطة تحلية المياه التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والتي تُصرف حاليا في البحر (دراسة جدوى هذا المشروع على ضوء قرار مجلس الوزراء المنعقد يوم 29 جوان 2017)،
- مشروع إعادة استعمال المياه المعالجة من طرف الديوان الوطني للتطهير في مصانع التحويل (دراسة جدوى هذا المشروع على ضوء قرار مجلس الوزراء المنعقد يوم 29 جوان 2017)

- ✓ التسريع في إنجاز مشروع إخراج مغاسل الفسفاط من مناطق العمران بالحوض المنجمي:

سيمكن هذا المشروع من إخراج مغاسل الفسفاط من داخل مدن الحوض المنجمي و تعويضها بوحدات جديدة و ذلك للتخفيف من التلوث بالغبار و الضجيج الناجمين عن نشاط آليات شحن ومعالجة الفسفاط و و كذلك لتطوير القدرة الإنتاجية للشركة.

❖ **التشجيع على البحث المنجمي**

- ✓ مواصلة انجاز البنية التحتية الجيولوجية من خرائط جيولوجية وجيوفيزيائية وجيوكيميائية
- ✓ القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب مستثمرين من ذوي الخبرة العالمية
- ✓ تكثيف المراقبة على الرخص المنجمية من خلال المعاينات الميدانية،
- ✓ إنجاز دراسة استراتجية لقطاع المناجم.

❖ **التشريع المنجمي**

- ✓ مراجعة مجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع مقتضيات الدستور ،

- ❖ دراسة اتفاقية لزمة إشغال واستغلال الملك العمومي البحري بين الدولة التونسية وشركة "كوتيزال".
- ❖ **الاستغلال الأمثل للمواد الإنشائية والصخور الصناعية**

- ✓ إنجاز خريطة المواد الإنشائية والأحجار الصناعية للبلاد التونسية،
- ✓ تركيز بنك معطيات للمواد الإنشائية بالولايات قصد استحثاث الاستثمار بالجهات الداخلية.

2017

البرنامج 3 : القيادة والمساندة

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017

المسؤول عن البرنامج : السيّد محمد المناعي

المكلّف بالملف : السيّد سامي رمضان

وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة
ماي 2018

4 المحور الرابع : برنامج القيادة و المساندة

اسم رئيس البرنامج: السيد محمد المناعي

مدة توليه المهمة: ابتداء من سنة 2017

4.1 التقديـــــم العـــام للبرنامج

4.1.1 هيكلة البرنامج

يشتمل هذا البرنامج على 4 أهداف ويغطي الهياكل الإداريّة التالية :

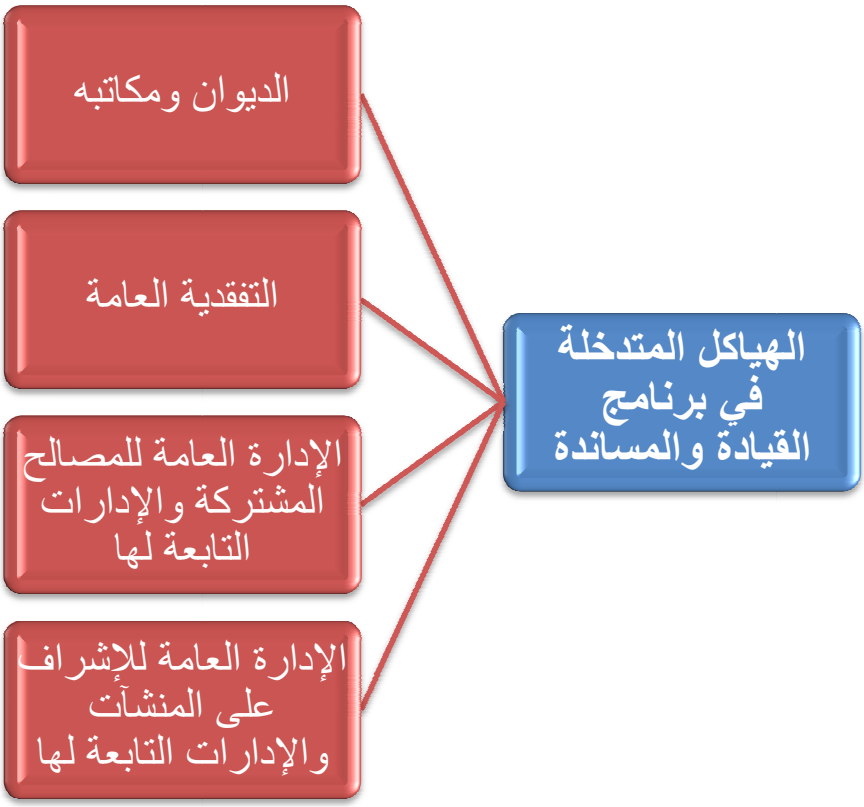

4.1.2 إستراتجية البرنامج

يمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج. كما يندرج هذا البرنامج ضمن منظومة النهوض بالموارد البشريّة باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها من جهة و ممارسة الوزارة لصلاحياتها باعتبارها سلطة الإشراف على التصرف في المنشآت ذات المساهمات العمومية العاملة في القطاعات التي تشرف عليها من جهة أخرى.

إنّ الأهداف التي تمّ ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار التوجهات الوطنيّة لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وتحسين جودة الخدمات الإداريّة وذلك عبر التركيز على المحاور التالية :

1. تنمية القدرات والمهارات المهنيّة،
2. ترشيد النفقات والتحكّم في صيانة السيارات الإداريّة،
3. دعم الثقافة المعلوماتيّة واستغلال التكنولوجيا الحديثة،
4. النهوض الكمي والنوعي بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

4.1.3 أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

الهدف 1 : تطوير الموارد البشريّة	المؤشر 1103	نسبة المنتفعين بالتكوين
الهدف 2 : تحسين التصرّف في وسائل النقل	المؤشر 1203	كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات
الهدف 3 : إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم	المؤشر 1303	ضمان سلامة و استمرارية الخدمات
	المؤشر 2303	نسبة حوسبة وظائف الإدارة
الهدف 4 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	المؤشر 1403	عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى
	المؤشر 2403	عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة
	المؤشر 3403	عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن

4.2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

إستكمال تدعيم إجراءات السلامة لمبنى الوزارة و إيجاد حلول للمشاكل العالقة منذ سنة 2017

- تجهيز الوزارة بجهاز مراقبة الولوج (contrôle d'accès) إلى الفضاءات الفنية
- تجهيز المبنيين بكاميراءات مراقبة متطورة في كل الفضاءات المشتركة في الداخل والخارج
- إيجاد حلول لضيق المجال الذي يعاني منع أعوان و إطارات الوزارة
- استكمال تهيئة الطابق السفلي
- تجديد أسطول السيارات بصفة تدريجية
- العمل على تركيز بعض الإدارات التي لم يخصص لها مكاتب

التنظيم والمناهج والإعلامية:

1- **الأسطول والشبكة**
- تركيز منظومة IBM Tivoli Storage للقيام بالتخزين الدوري للمعلومات وقواعد البيانات لضمان استمرارية العمل.

2- **المنظومات الإعلامية**
- تركيز منظومة مكتب الضبط المركزي
- تحديث موزع البريد الالكتروني: الانطلاق في تجربة منظومة Intranet (CNI) بصفة موازية لمنظومة Lotus Notes

3- **الواب والأنترنات:**
- التطوير المستمر لفضاء البيانات المفتوحة Open data ومزيد اثراءه بالمعطيات
- تقدم مراحل انجاز موقع واب وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة (الوصول الى مرحلة وضع المعلومات Alimentation du contenu).

4- **السلامة المعلوماتية:**
- اقتناء وتركيز مضاد للفيروسات ESET NOD32 Antivirus المنظومة الاكثر استعمالا ونجاعة لحماية المعطيات والتوقي من الفيروسات

تعديل إطار القدرة على الأداء لبرنامج القيادة و المساندة:

تماشيا مع التوجهات العامة للوزارة و المجهود الوطني ككل في هذه المرحلة خاصة في مجالي الحوكمة و مقاومة الفساد و حرصا على انخراط جميع الهياكل التابعة لبرنامج القيادة و المساندة في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ، تم سنة 2017 إدخال تعديل على إطار القدرة على الأداء بتغيير هدفين لبرنامج القيادة و المساندة المتمثلين في :

- تحسين التصرف في وسائل النقل
- تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة المواطن بالإدارة

بالهدفين التاليين :

- تحسين أداء المتصرفين في المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة من حيث تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة و مقاومة الفساد سيتم متابعة التقدم في انجازه بمؤشري نسبة التغطية الرقابية للمؤسسات و الهياكل و نسبة انجاز الإصلاحات المضمنة بالتقارير الرقابية

- دعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بالمؤسسات و المنشآت العمومية سيتم متابعة التقدم في انجازه بمؤشري عدد عقود البرامج و الأهداف المنجزة.

و الجدير بالذكر أنه في إطار توحيد إطار القدرة على الأداء لبرنامج القيادة و المساندة لمختلف الوزارات بتحديد أهداف استراتيجية عامة، تم سنة 2018 حصر جميع وظائف البرنامج لوزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة كما تم اقتراح 4 أهداف تتماشى و التوجهات الإستراتيجية للوزارة و تنسجم مع الأهداف العامة الاستراتيجية كما تغطي مختلف هياكل برنامج القيادة و المساندة حيث تمثلت كما يلي :

- تعزيز الآليات لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية وحسن التصرف ومقاومة الفساد للهياكل والمؤسسات والمنشآت التابعة لإشراف الوزارة

- تحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والمهارات

- تطوير إدارة إلكترونية لخدمة قطاعي الطاقة والمناجم
- المحافظة على ديمومة الميزانية والرفع من نسق الإنجاز

4.3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

4.3.1تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات	تقديرات 2017 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2017 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرّف	**3,853**	**3,943**	**3,850**	**93-**	**97.64%**
التأجير العمومي	2,115	2,205	2,136	69-	96.87%
وسائل المصالح	1,612	1,612	1,650	38	102.36%
التدخل العمومي (منح الوداديّة)	126	126	64	62-	50.79%
نفقات التنمية	**380**	**405**	**316**	**89-**	**78.02%**
إستثمارات مباشرة	**380**	**405**	**316**	**89-**	**78.02%**
على الموارد العامة للميزانية	380	405	316	89-	78.02%
التجهيزات الإدارية (وسائل نقل)	230	255	255	0	100.00%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	150	150	61	89-	40.67%
المجموع	**4,233**	**4,348**	**4,166**	**-182**	**95.81%**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة

التقديرات و الإنجازات

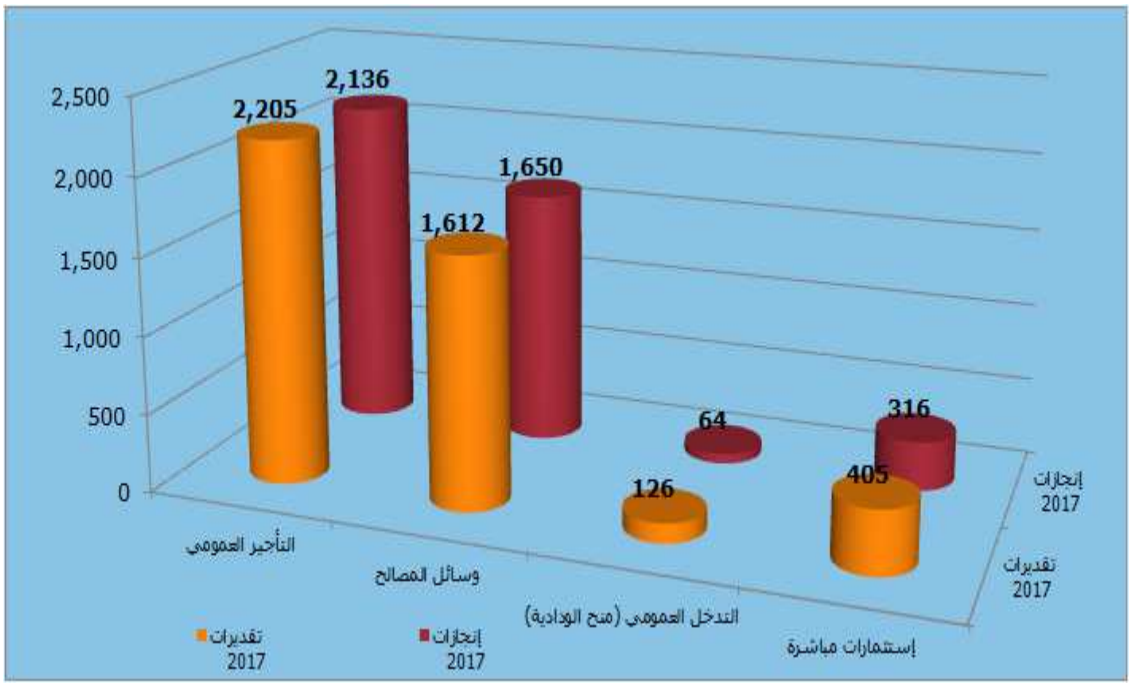

نسبة الإنجاز

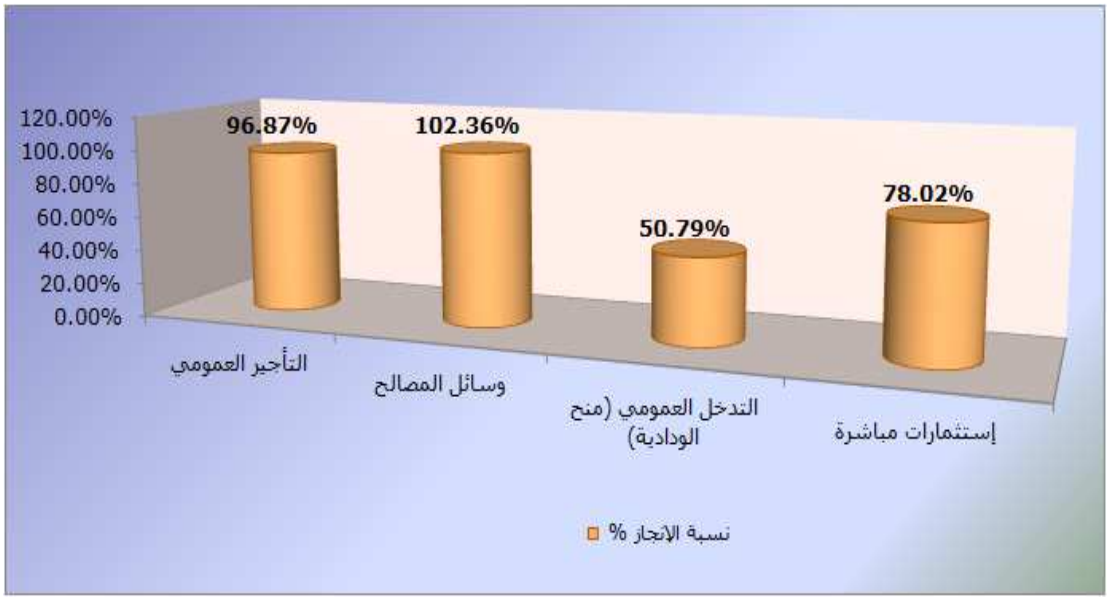

نفقات الإستثمارات المباشرة

التقديرات و الإنجازات

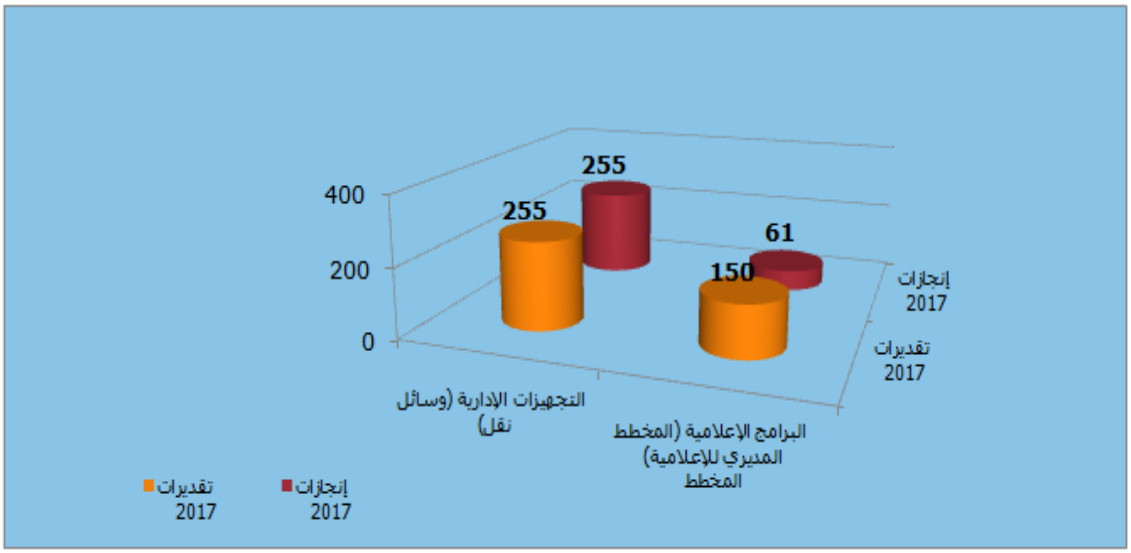

نسبة الإنجاز

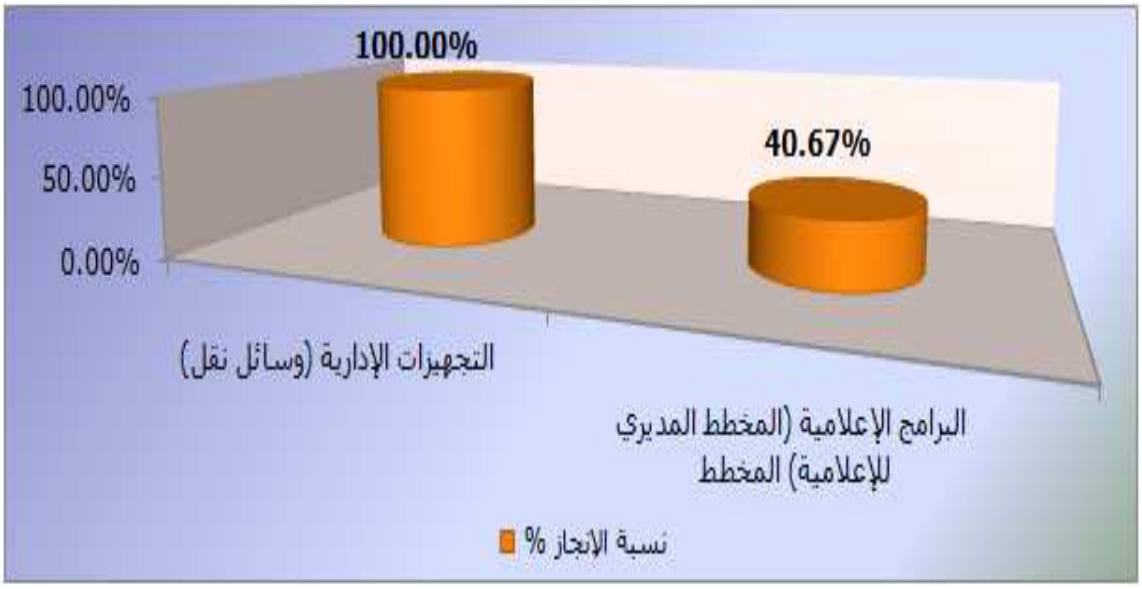

4.3.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها

الهدف 1 : تطوير الموارد البشريّة:

المؤشر1103 : نسبة المنتفعين بالتكوين

رمز المؤشر: **1/1/0/3**

تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين

الخاصيات العامة للمؤشر

- البرنامج : القيادة والمساندة
- الهدف المرتبط بالمؤشر : تطوير الموارد البشريّة
- المؤشر : نسبة المنتفعين بالتكوين
- تعريف المؤشر : عدد الأعوان المكونين مقارنة بالعدد الجملي للأعوان دون اعتبار العملة (تم احتساب العملة الذين يمارسون مهام مكتبية)
- نوع المؤشر : مؤشر قيس النتائج
- طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
- التفريعات :الوزارة

التفاصيل الفنيّة للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر : عدد المشاركين في الدورات التكوينيّة / العدد الجملي للأعوان
- وحدة القيس : نسبة مائوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : استبيان
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :مصدر إداري
- دورية المؤشر : سنوي
- طريقة تحليل المؤشر : ارتفاع نسبة المشاركين في الدورات التكوينيّة مقارنة بالعدد الجملي للأعوان دون اعتبار العملة
- مبررات اختيار المؤشر : العمل على تطوير نسبة الأعوان والرسكلة قصد التوفيق بين المكاسب المعرفيّة والتأهيل المهني لتنمية القدرات
- القيمة المستهدفة للمؤشر:
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة الفرعية للموارد البشرية

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 1 تطوير الموارد البشريّة	مؤشرات قيس الاداء 1103	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (*)	انجازات 2016 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	نسبة المنتفعين بالتكوين	%	46	69.67	151.45	47	38.46	81.83

(*) معطيات سنة 2016 تخص وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا حيث أنه تمت الإنجازات سنة 2016 تبعا للميزانية الموحدة للوزارة السابقة و لم يتم فصل الميزانية بين وزارتي الطاقة و المناجم ووزارة الصناعة

رسم تفصيلي لنتائج المؤشر:

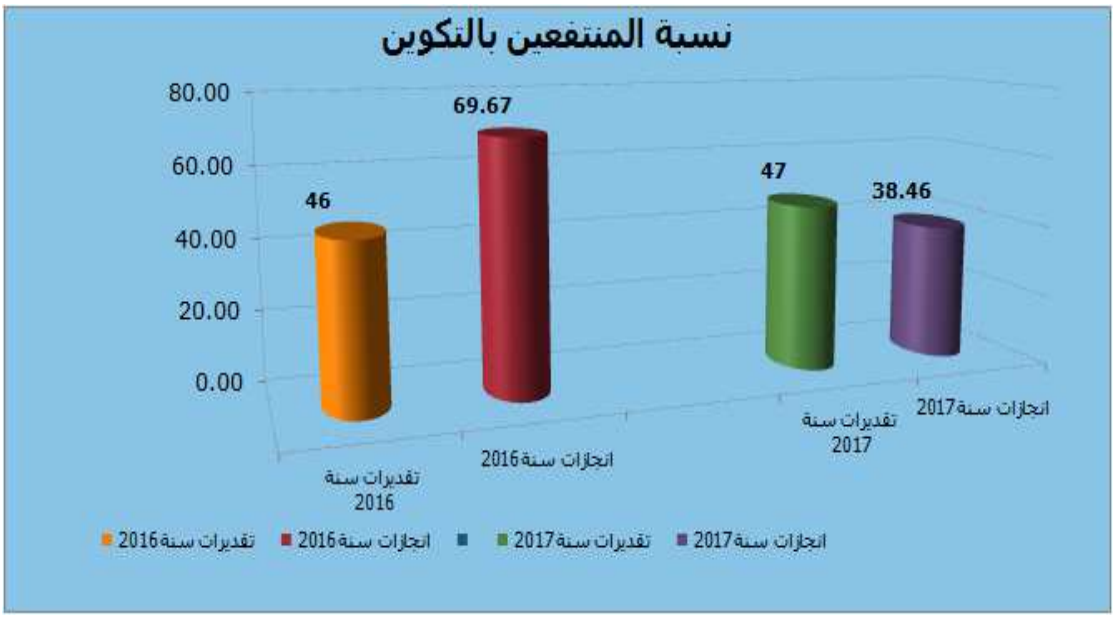

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
تطوير مؤشر نسبة المنتفعين بالتكوين	التكوين في عدة مجالات	11	5،509

يفسر الفارق بين التقديرات و الإنجازات بنقطتين أساسيتين:

- الإعتمادات الخاصة بتربصات التكوين البالغة 4 آلاف دينار تم صرف منها 0.878 ألف دينار و ذلك لعدم ورود برامج تربصات تكوين بالخارج على إدارة الشؤون الإدارية و المالية.

- استشارة في الإعلامية غير مثمرة

تحليل نتائج المؤشر:

تم تحقيق نسبة اكتفاء نوعي في نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم بالرغم من تراجع نسبة الانجازات وهذا يعود بالأساس إلى التقسيم الفعلي للوزارة عن وزارة الصناعة وتراجع أيضا نسبة الاعتمادات المخصصة لذلك

التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة قصد الرفع من قدراتهم المهنية.

الهدف 2 : تحسين التصرّف في وسائل النقل:

الهدف 2 : تحسين التصرّف في الوسائل النقل	المؤشر 1203	كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات

المؤشر 1203 : كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات

رمز المؤشر: 1/2/0/3

تسمية المؤشر: كلفة الصيانة و اصلاح أسطول السيارات

الخاصيات العامة للمؤشر

- البرنامج : القيادة والمساندة
- الهدف المرتبط بالمؤشر : تحسين التصرّف في وسائل النقل
- المؤشر : كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات
- تعريف المؤشر : الاعتمادات المنفقة سنويّا
- نوع المؤشر : مؤشر قيس النتائج
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
- التفريعات : الوزارة

التفاصيل الفنيّة للمؤشر

- وحدة القيس : 1000 د
- طريقة احتساب المؤشر : تطوّر مبلغ الاعتمادات المصروفة

- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الميزانية و معطيات المنظومة الإعلامية "أدب"
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الميزانية و معطيات المنظومة الإعلامية "أدب"
- دورية المؤشر : سنوي
- التفريعات : الوزارة
- طريقة تحليل المؤشر : تطور المؤشر ومقارنته بالقيمة المنشودة
- مبررات اختيار المؤشر : ترشيد نفقات الصيانة و الإصلاح للضغط على حجم الإعتمادات
- القيمة المستهدفة للمؤشر:
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة الفرعية للبنايات و المعدات

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 2 تحسين التصرّف في الوسائل النقل	مؤشرات قيس الاداء 2204	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (*)	انجازات 2016 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات	ألف دينار	70	103	% 147	30	33	% 110

(*) معطيات سنة 2016 تخص وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا حيث أنه تمت الإنجازات سنة 2016 تبعا للميزانية الموحدة للوزارة السابقة و لم يتم فصل الميزانية بين وزارتي الطاقة و المناجم ووزارة الصناعة

يرتكز تحليل نتائج المؤشر على نقطتين أساسيتين:

- المقارنة بين إنجازات سنة 2016 وإنجازات 2017 : حيث نلاحظ انخفاض في مصاريف وسائل النقل بعنوان سنة 2017 نتيجة تقلص أسطول السيارات بعد قسمة وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا إضافة إلى ذلك .
- اتخاذ عديد الإجراءات منها :

- القيام بالصيانة في موعدها
- الإعتماد على منظومة لإصلاح السيارات
- جعل العلاقة مباشرة بين الميكانيكي والمكلف بأسطول السيارات وذلك بقطع كل الطرق التي من شأنها أن تكون سببا في النفقات غير الضرورية.

أدى انخفاض عدد السيارات بالضرورة إلى انخفاض ملحوظ في تكلفة اصلاحها و عموما تسعى المصلحة إلى الحفاظ على مستوى معقول من النفقات حيث ستعمل في المدى القصير على التفويت في السيارات التي زال الإنتفاع بها و التي تستجيب إلى الشروط القانونية في الغرض، و ذلك كإجراء أساسي لتجديد الأسطول مستقبلا.

رسم تفصيلي لنتائج المؤشر:

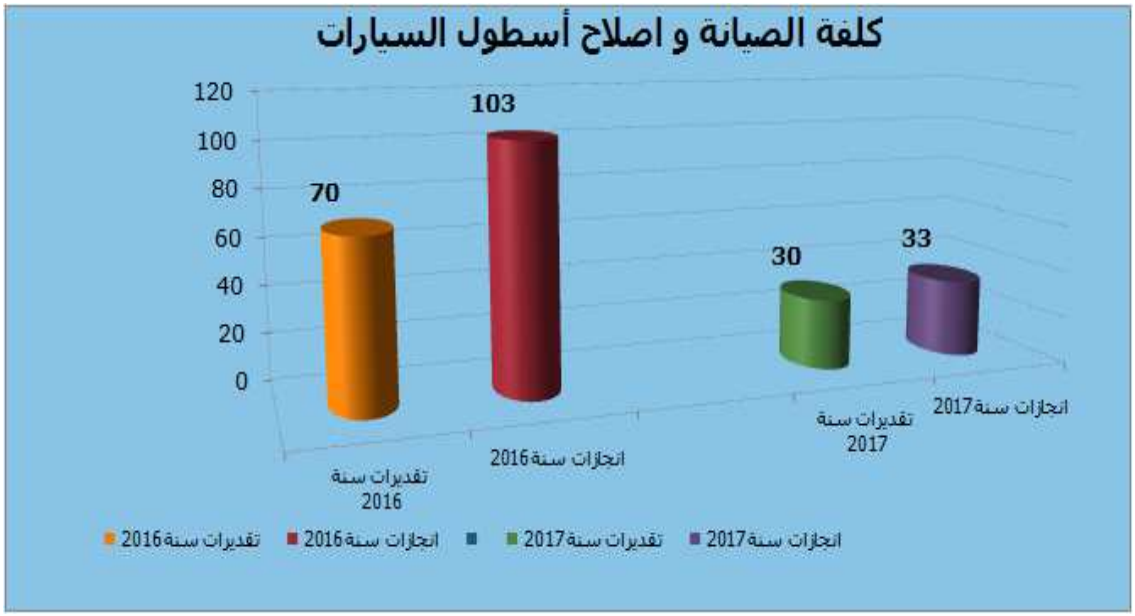

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة:

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
كلفة الصيانة و اصلاح أسطول السيارات	شراء عجل و بطاريات	2	2
	اقتناء زيت	2	2
	كلفة الإصلاح-يد عاملة	2	2
	كلفة صيانة و اصلاح	2	2
	شراء قطع غيار	22	25

تحليل نتائج المؤشر:

انخفاض نسبة الإنجاز سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بـــ37% بالنسبة لكلفة الصيانة وإصلاح السيارات يعود لعدة أسباب أهمها:

- انخفاض عدد السيارات الإدارية المرسمة بأسطول الوزارة و تدني عمليات الإصلاح بعد تقلص الحوادث المرورية مع اعتماد سياسة تقشفية في عمليات الصيانة الدورية للأسطول.

التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

تعمل الوزارة على تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية و خاصة على مستعمليها لتفادي التجاوزات التي من شأنها أن تكلف المصلحة أموال باهضة في عملية الإصلاح و الصيانة.

الهدف 3 : إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم

الهدف 3 : إدارة الكترونية في خدمة الطاقة والمناجم	المؤشر 1/3/0/3	ضمان سلامة و استمرارية الخدمات
	المؤشر 2/3/0/3	حوسبة وظائف الإدارة

المؤشر 1303 : ضمان سلامة و استمرارية الخدمات

رمز المؤشر: 1/3/0/3
تسمية المؤشر: ضمان سلامة واستمرارية الخدمات
تاريخ تحيين المؤشر: مرة كل سنة

الخاصيات العامة

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا يوجد
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إدارة إلكترونية في خدمة الطاقة و المناجم
- **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتقييم الأرضية الاتصالية لتطوير الإدارة الإلكترونية مع اعتماد خيارات تكنولوجية تؤمن استمرارية توفير الخدمات الإدارية وتضمن سلامة المناخ المعلوماتي. ويتمّ الاعتماد على أربع معطيات تتعلق بمستوى نضج سلامة النظام المعلوماتي الخاص بالوزارة طبقا لمعيار 27002 للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، و التخزين الدوري والاعتماد على تقنية haute disponibilité و متوسط عمر أسطول الإعلامية.
- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط
- **طبيعة المؤشر:** مستوى جودة
- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسيّة للمؤشر :** إدارة الإعلاميّة

التفاصيل الفنية للمؤشر

- **طريقة إحتساب المؤشر:**

$$\mathbf{Vsg} + \mathbf{Vs} \times 2 + \mathbf{Vhd} \times 2 + \mathbf{Apb} + \mathbf{Apr}$$

- **Vsg**: المؤشر العام للسلامة بالنسبة لقاعدة السياسة الأمنية الإطارية PSC من 0 إلى 4
- **Vs** : نسبة الخدمات التي تخضع للتخزين الدوري
- **Vhd**: نسبة الخدمات التي تشتغل بتقنية haute disponibilité
- **Apb**: نسبة معدات الإعلامية المكتبية التي لم تتجاوز 7 سنوات
- **Apr**: نسبة معدات الشبكة التي لم تتجاوز 5 سنوات
- **وحدة المؤشر**: عدد (من 0 إلى 10)

- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: السياسة الأمنية الإطارية الخاصة بالوزارة Politique de Sécurité Cadre (PSC), جرد المعدات والخدمات
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقارير السلامة المعلوماتية، عدد معدات الشبكة والإتصال مع احتساب تاريخ الأقتناء
- **طريقة إحتساب المؤشر:** يتم استعمال واستغلال منهجيات محددة تخضع لمعيار 27002.
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الإعلامية
- **تاريخ توفر المؤشر :** شهر ديسمبر من كل سنة
- **مبررات اختيار المؤشر:**
- **القيمة المستهدفة للمؤشر** (Valeur cible de l'indicateur) **:** 0.7
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد المكلف بإدارة الإعلاميّة .

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 3 إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم	مؤشرات قيس الاداء 1303	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (*)	انجازات 2016 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	ضمان سلامة واستمرارية الخدمات	%	3.51	3.51	100	6.25	6.65	106.4

(*) معطيات سنة 2016 تخص وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا حيث أنه تمت الإنجازات سنة 2016 تبعا للميزانية الموحدة للوزارة السابقة و لم يتم فصل الميزانية بين وزارتي الطاقة و المناجم ووزارة الصناعة

- **طريقة إحتساب المؤشر:**

Vsg + Vs x 2 + Vhd x 2 + Apb + Apr

2.5 +(0.8*2)+(0.4*2)+0.85+0.9 = 6.65

رسم تفصيلي لنتائج المؤشر:

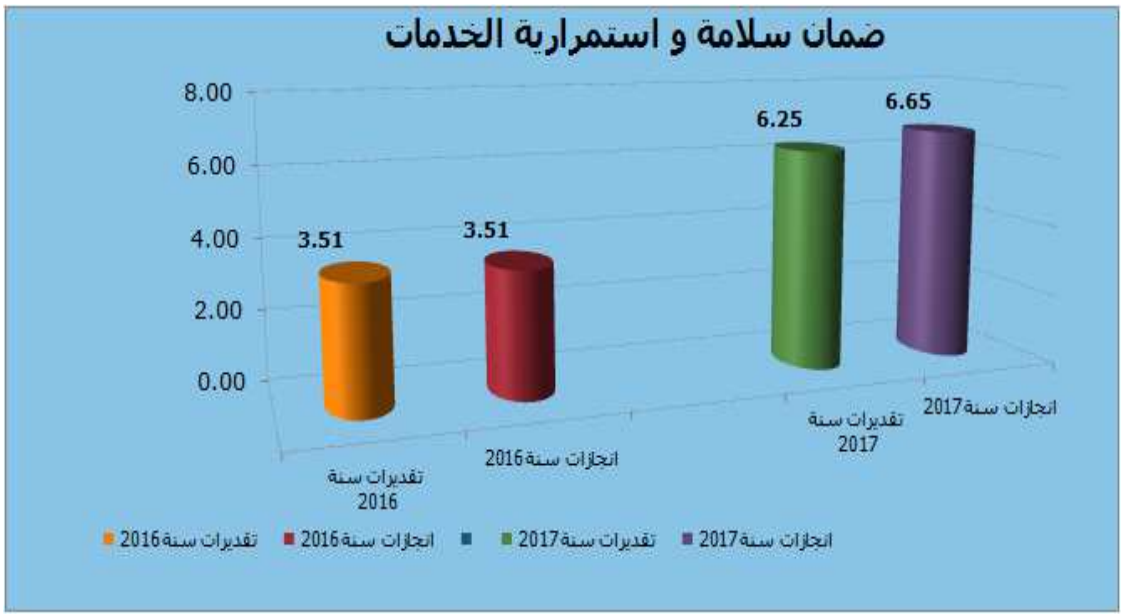

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة:

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
تطوير المؤشر العام للسلامة واستمرارية الخدمات	Armoire informatique	7	2
	Renforcement Climatisation	3	-
	Renforcement cablage	10	-
	Antivirus	14	16
	Messagerie	23	15
	Solution de sauvegarde	40	39

تحليل نتائج المؤشر:

الملاحظ أنّ المؤشر يتطوّر بنسق تصاعدي فاق التوقعات مما يعكس جهود الإدارة في هذا المجال خاصة بالنسبة لسنة 2017 حيث بلغت نسبة التخزين الدوري للخدمات 80% (توقعات 2017 في حدود 50%) وتمّ تجديد نسبة كبيرة من معدات الشبكة واستغلال تقنية Haute disponibilité.
أمّا بالنسبة للفترة 2017 - 2019 فإن تحقيق الأهداف المرسومة والمتعلقة بالأساس باعتماد تقنية Haute disponibilité لكل الخدمات وتطوير مؤشر السلامة يقترن بالأساس **بتعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل**.

التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

سيتمّ تدقيق داخلي للسلامة المعلوماتية تمّ برمجته لسنة 2018, مما سيؤدي الى تشخيص النقائص قصد تفاديها ورفع الاخلالات ممّا سيساهم في تحسين نسبة انجاز هذا المؤشر.

المؤشر 2303 : نسبة حوسبة وظائف الادارة

رمز المؤشر:2/3/0/3
تسمية المؤشر: نسبة حوسبة وظائف الادارة
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

الخاصيات العامة

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** لا يوجد
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إدارة إلكترونية
- **تعريف المؤشر:** يمثّل هذا المؤشّر نسبة حوسبة وظائف الادارة وهو ما يعكس مستوى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الإداري من أجل توفير خدمات ذات قيمة مضافة لفائدة مختلف فئات المتعاملين معها.
- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج.
- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.

- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسيّة للمؤشر :** إدارة الإعلاميّة

التفاصيل الفنية للمؤشر

- **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد الوظائف المحوسبة

العدد الجملي للوظائف

* **وحدة المؤشر:** نسبة مئويّة
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الوظائف المحوسبة ،قائمة الوظائف الجمليّة التي تسديها الوزارة.
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير، إحصائيّات
  - **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التنظيم والمناهج والإعلامية، مختلف مصالح الوزارة.

- **تاريخ توفر المؤشر:** نهاية كل سنة

- **القيمة المستهدفة للمؤشّر :** نسبة حوسبة تتجاوز 70%
- **المسؤل عن المؤشر بالبرنامج :** السيد المكلف بإدارة الإعلاميّة.

قراءة نتائج المؤشر

الهدف 3 إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و المناجم	مؤشرات قيس الاداء 2303	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (*)	انجازات 2016 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	نسبة حوسبة وظائف الإدارة	%	--	--	--	30	30	100

(*) معطيات سنة 2016 تخص وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا حيث أنه تمت الإنجازات سنة 2016 تبعا للميزانية الموحدة للوزارة السابقة و لم يتم فصل الميزانية بين وزارتي الطاقة و المناجم ووزارة الصناعة

رسم تفصيلي لنتائج المؤشر:

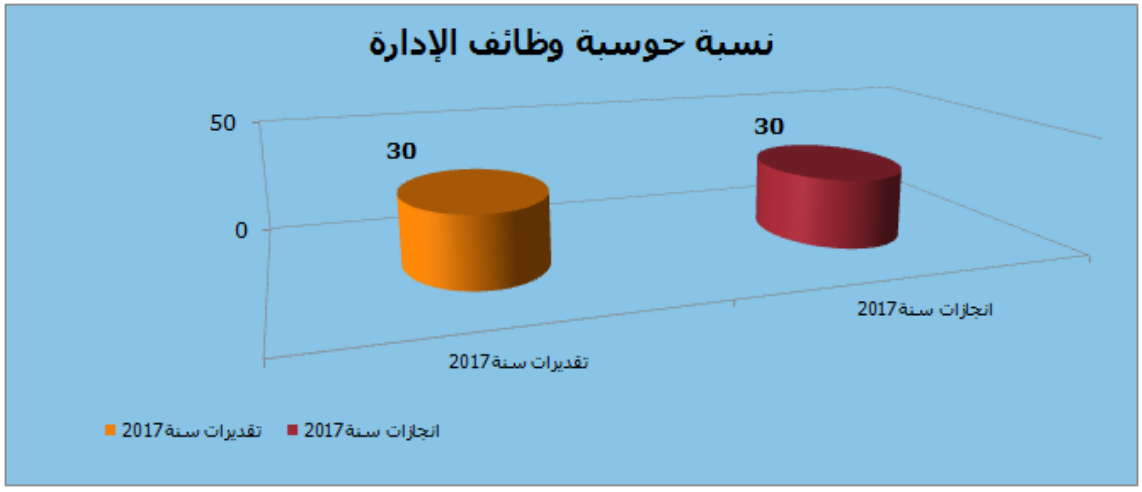

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة و الأنشطة المنجزة

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
تطوير المؤشر العام لنسبة حوسبة وظائف الادارة	دراسة استشرافية للانظمة المعلوماتية	**50**	**-**
	Site Web	**20**	**في طور الانجاز**

تحليل النتائج الخاصة بالمؤشّر :

تعتبر نسبة حوسبة وظائف الادارة لسنة 2017 مقبولة نسبيا حيث أن وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة تم احداثها سنة 2016 والكثير من الخدمات مازالت في طور الانجاز.

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

سيتم خلال سنة 2018 اجراء دراسة استشرافية للأنظمة المعلوماتية لمزيد تطوير الوظائف المحوسبة و مزيد دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الإداري . و يتوقع عامة بالنسبة لسنتي 2018 و 2019 تسجيل نسبة تطور ذات وتيرة متصاعدة. ويعود ذلك بالأساس إلى توجه الوزارة لاستعمال المنظومات المعلوماتية في مختلف الوظائف الرئيسية للادارة.

وفيما يلي رسم بياني حول نسبة التطور المتوقعة للمؤشر:

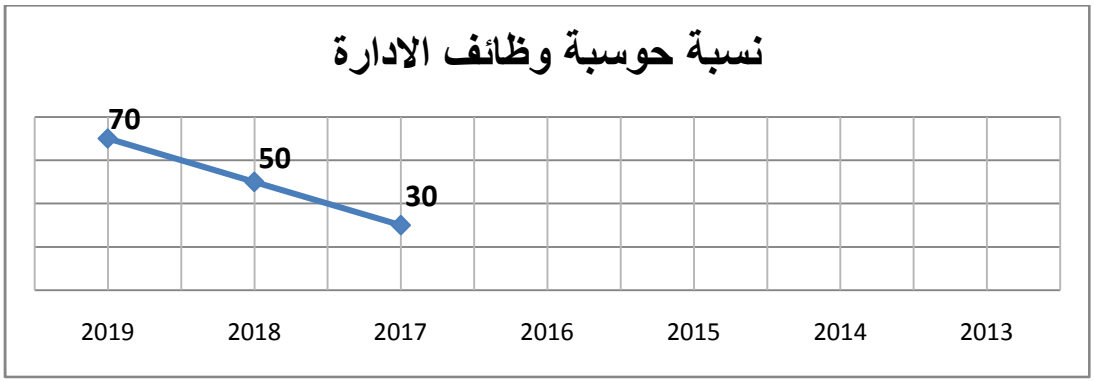

الهدف 4 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة

الهدف 4 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	المؤشر 1403 عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى المؤشر 2403 عدد إجراءات الإصلاح الإداري المنجزة المؤشر 3403 نسبة الإستجابة إلى مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية

المؤشر 1403 عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى

رمز المؤشر: 1403

تسمية المؤشر: عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة " إيزو " أو علامة أخرى

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

الخاصيات العامة للمؤشر

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
- **الهدف المرتبط بالمؤشر :** تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة
- **المؤشر :** عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة " إيزو " أو علامة أخرى
- **تعريف المؤشر :** عدد الإدارات العامة المنخرطة
- **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
- **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
- **التفريعات :** الوزارة
- **مبررات اختيار المؤشر:** حصر عدد الإدارات العامة المنخرطة بالمنظومة " إيزو " أو علامة أخرى والعمل على تطوير طرق العمل وفق المواصفات المعتمدة في الغرض خدمة للمصلحة العامة.
- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسيّة للمؤشر :** مكتب العلاقات مع المواطن

التفاصيل الفنيّة للمؤشر

- وحدة المؤشر : عدد
- طريقة احتساب المؤشر : عدد الإدارات العام المنخرطة في منظومة "إيزو"
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
- دورية المؤشر : سنوي
- طريقة تحليل المؤشر : تطور المؤشر ومقارنته بالقيمة المنشودة
- **مبررات اختيار المؤشر:** حصر عدد الإدارات العامة المنخرطة بالمنظومة " إيزو " أو علامة أخرى والعمل على تطوير طرق العمل وفق المواصفات المعتمدة في الغرض خدمة للمصلحة العامة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر:

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مكتب العلاقات مع المواطن

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 4	مؤشرات قيس الاداء 1403	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (*)	انجازات 2016 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى	عدد	2	0	0%	2	0	0%

(*) معطيات سنة 2016 تخص وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا حيث أنه تمت الإنجازات سنة 2016 تبعا للميزانية الموحدة للوزارة السابقة و لم يتم فصل الميزانية بين وزارتي الطاقة و المناجم ووزارة الصناعة

سيتم خلال سنة 2018 برمجة إرساء علامة مرحبا للإستقبال وبرمجة إرساء نظام الجودة إيزو 9001 في وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.

مزيد تفعيل هذه الإجراءات والترفيع في عدد الإدارات المنخرطة في منظومة المواصفات يساهم في التحسّن النوعي لخدمات وتنظيم الوزارة حيث يتعين الشروع في إجراء التدقيق الأولي في بداية النصف الثاني من 2018 حتى يتسنى إرساء العلامة بالكامل خلال سنة 2019 والشروع في إدراج إدارة عامة جديدة.

رسم تفصيلي لنتائج المؤشر:

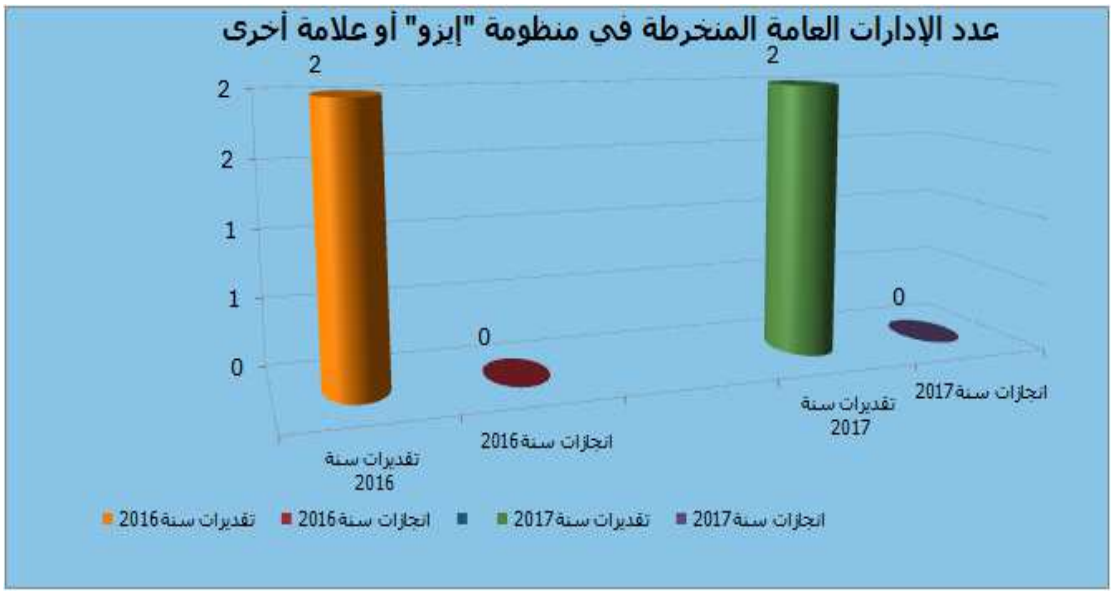

تحليل نتائج المؤشر:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بصفر % ويعود ذلك لعدة اسباب من اهمها:

-تقسيم الوزارة بعد ان كانت تمثل جزءا من وزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

-عدم توفير إعتمادات في ميزانية وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة لسنة 2017 للقيام بالإجراءات الخاصة بمنظومة الجودة ايزو أو علامة أخرى.

التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

تحديد الإدارتين العامتين المقترح تركيز علامة الجودة إيزو 9001 وسيتم تشريكهما في عمليات المواكبة والتكوين ذات الصلة. وتعزيز مكتب العلاقات مع المواطن لتيسير إرساء العلامة

المؤشر 2403 عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة

رمز المؤشر: 2403

تسمية المؤشر: عدد إجراءات الإصلاح الإداري المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة.

الخاصيات العامة للمؤشر

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
- **الهدف المرتبط بالمؤشر :** تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة
- **المؤشر :** عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة
- **تعريف المؤشر :** انجاز مشاريع الإصلاح الإداري
- **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
- **التفريعات:**الوزارة
- **طريقة تجميع البيانات :** مصدر إداري
- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسيّة للمؤشر :** مكتب العلاقات مع المواطن

التفاصيل الفنية للمؤشر

- **وحدة القيس** : عدد
- **طريقة احتساب المؤشر** : حصر عدد المشاريع المتصلة بالإصلاح الإداري المنجزة بالوزارة
- **دورية المؤشر** : سنوي
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:مصدر إداري
- **طريقة تحليل المؤشر** : ارتفاع عدد الإجراءات مقارنة بالسنوات الفارطة
- **مبررات اختيار المؤشر** : العمل على تفعيل الإجراءات الخاصة بالإصلاح الإداري قصد النهوض بجودة الخدمات الإدارية تجاه المواطن
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مكتب العلاقات مع المواطن

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 4 تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	مؤشرات قيس الاداء 2403	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (*)	انجازات 2016 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2014	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	عدد إجراءات الإصلاح الإداري المنجزة	عدد	2	0.9	%45	3	0	% 0

(*) معطيات سنة 2016 تخص وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا حيث أنه تمت الإنجازات سنة 2016 تبعا للميزانية الموحدة للوزارة السابقة و لم يتم فصل الميزانية بين وزارتي الطاقة و المناجم ووزارة الصناعة

مشاريع الإصلاح المدرجة صادرة عادة عن رئاسة الحكومة لذا رغم تغيير الوزارة يبقى عدد المشاريع قائما. وتتمثل في مشروع تبسيط الإجراءات المتصلة بمجال الأعمال وإرساء منظومة التبليغ عن الفساد بمكتب العلاقات مع المواطن.

إن الإصلاح الخاص بإجراء معين يندرج في إطار خطة برامج الإصلاح التي ترمي أساسا إلى تبسيط الإجراءات واختصار الآجال وتحسين العلاقة وإرساء مزيد من الشفافية داخل الإدارة والعدد هو عدد تراكمي يتمّ من خلاله مواصلة العمل على تطوير الإجراء الخاص بالإصلاح الإداري مع إضافة إجراء جديد.

بالنسبة إلى منظومة الإبلاغ عن حالات الفساد تمّ توقيع الإتفاقية وقد تمّ الشروع في أولى الدورات التكوينة منذ شهر ماي 2016.

رسم تفصيلي لنتائج المؤشر:

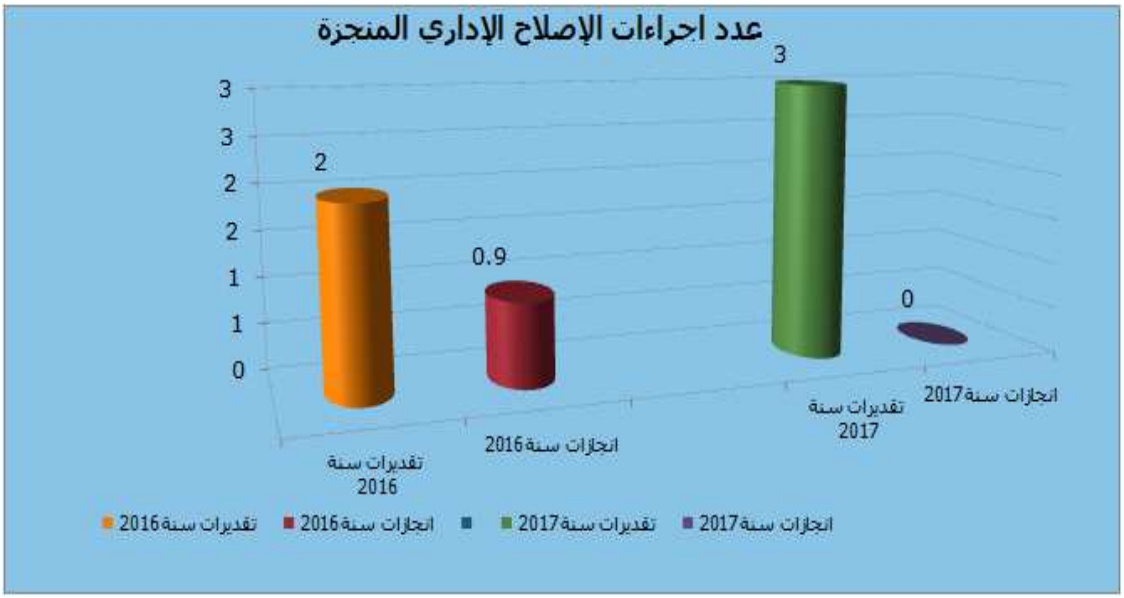

تحليل نتائج المؤشر:

لم يتمّ إنجاز مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بمجال الأعمال بالكامل وهو حاليا استكمل أهدافه ويتمّ بصفة متواصلة ودورية متابعة تفعيل مقترحات التبسيط.

التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

مواصلة برنامج تبسيط الإجراءات والعمل على معالجة العراقيل الإدارية والمسائل الإجرائية العالقة

المؤشر 3403 عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن

رمز المؤشر: 3403

تسمية المؤشر: عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة.

الخاصيات العامة للمؤشر:

- **البرنامج** : القيادة والمساندة
- **الهدف المرتبط بالمؤشر** : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة
- **تعريف المؤشر** : عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن
- **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
- **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية
- **التفريعات:**الوزارة
- **طريقة تجميع البيانات :** مصدر إداري
- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسيّة للمؤشر :** مكتب العلاقات مع المواطن

التفاصيل الفنية للمؤشر:

- **وحدة المؤشر**: عدد
- طريقة احتساب المؤشر:
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصدر إداري
- **دورية المؤشر**: سنوي
- **طريقة تحليل المؤشر** : ارتفاع عدد الوثائق مقارنة بالسنوات الفارطة
- **مبررات اختيار المؤشر** : تعزيز العلاقة بين الإدارة و المواطن
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مكتب العلاقات مع المواطن

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 4 تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	مؤشرات قيس الاداء 3403	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (*)	انجازات 2016 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2014	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن		246	246	%100	62	0	%0

(*) معطيات سنة 2016 تخص وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم سابقا حيث أنه تمت الإنجازات سنة 2016 تبعا للميزانية الموحدة للوزارة السابقة و لم يتم فصل الميزانية بين وزارتي الطاقة و المناجم ووزارة الصناعة

رسم تفصيلي لنتائج المؤشر:

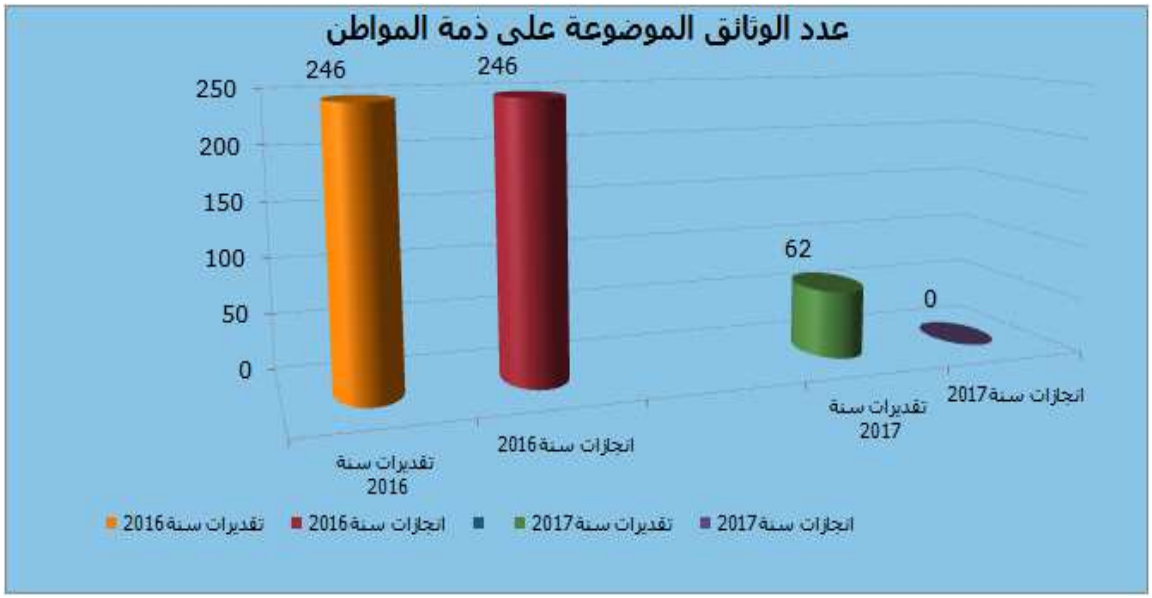

تحليل نتائج المؤشر:

62 إجراء لقسم الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة ومن المتوقع أن يتطور في السنوات القادمة بإعتبار دخول النصوص التطبيقية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة حيز التطبيق ومراجعة الأنشطة الخاضعة للتراخيص من قبل خلية محدثة للغرض بوزارة التنمية.

التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

يتمّ حاليا بالتنسيق مع برنامج النفاذ للوثائق الإدارية العمل على وضع النظم الأساسية وأدلة الإجراءات للعموم بالنسبة للإجرءات التي تهمّ وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة والهياكل تحت الإشراف وإلحاقها بخانة خاصة بالسجل الإلكتروني.